المدرسـة الوطنيـة العليـا للعلـوم السياسيـة

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

دور المؤسسات الناشئة في دعم وتفعيل سياسات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

- دراسة في مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة والنظم المقارنة

إعداد الطالب:

فاروق صدراتي

إشراف الأستاذ:

لقمان مغراوي

لجنة المناقشة:

- **أ. اخلف صارة ..... المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة ..... رئيسا.**
- **أ. د. لقمان مغراوي ..... المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة .... مشرفا ومقررا.**
- **د. شابي عبير .... المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة .... عضوا مناقشا.**

السنة الجامعية: ذو القعدة 1442-1443/ جوان 2021-2022

شكر وتقدير

أستاذ لقمان مغراوي؛ المشرف والأب والأخ والصديق،

شكرًا جزيلًا على ما قدّمت ونصحت ووجّهت، وتواضعت لنا، طِوال هذه الرحلة البحثية التي جمعتنا على قِصرها، وألفت عذرٍ وعذرٍ على ما بدر منا من تقصير وإهمال. كما سيبقى ذلك السؤال الذي طرحته يومًا علينا في المدرج أجمل تذكرة وهدية يقدمها أيُّما أستاذ لطالبه: "عَرِّفنِي الجَزَائِر؟" ولك أن تتخيل كم حرَّك في النفس والفكر الشيء الكثير الكثير، ومازال يفعل إلى اليوم.

شكرا لكل من عرفناهم وعرَّفتنا بهم المدرسة؛ أساتذة وطلابا، أصدقاء وزملاء

شكرا جزيلاً.

**

الإهداء

إلى كل من أعان وأبان، قولا وعملا، دعما وتشجيعا

طِوال هذا المشوار الدراسي والبحثي،

أساتذة وطلاب، أصدقاء وأقارب.

هنيئًا لنا ولكم.

* *

الفهرسة

شكر وتقدير .....

الإهداء .....

قائمة الجداول والأشكال.....

مقدمة I

الفصل الأول: لمحة حول الاقتصاد الجزائري.....1

المبحث الأول: خصائص وإمكانات الاقتصاد الجزائري.....3

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري 3

-1اقتصاد مديونية 4

-2اقتصاد ريعي 6

-3آليات الفساد وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني 6

-4الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات 7

-5الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات 9

المطلب الثاني: إمكانات الاقتصاد الجزائري 10

-1الموارد الطبيعية 10

-2الموارد البشرية 14

-3الموارد المالية 17

المبحث الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.....20

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية 20
-1مطلع الاستقلال (1962-1967) 20
-2التصحيح الهيكلي الأول (1967-1979): 22
3-التصحيح الهيكلي الثاني (1979-1987): 24
المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 27
أولا: اتفاقيات الاستعداد الانتمائي: 28
ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي 30
خلاصة الفصل: 34
الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 33
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول سياسات الانعاش الاقتصادي 35
المطلب الأول: مفهوم وخصائص سياسات الانعاش الاقتصادي 35
مفهوم سياسات الإنعاش الاقتصادي 35
المطلب الثاني: وسائل تنفيذ سياسات الإنعاش الاقتصادي 37
أولا: وسائل تنفيذ سياسة الإنعاش بواسطة الطلب: 37
ثانيا: وسائل تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي بواسطة العرض: 39
المطلب الثالث: الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي 40
المبحث الثاني: أهم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 43
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2000-2004 43

أولا: دوافع وأهداف تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي:.....43
ثانيا: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 44
ثالثا: خصائص برنامج الإنعاش الاقتصادي 46
رابعا: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 47
المطلب الثاني: برنامج دعم النمو 2005-2009.....50
أولا: دوافع وأهداف تنفيذ برنامج دعم النمو 50
ثانيا: مضمون برنامج دعم النمو 51
ثالثا: خصائص برنامج دعم النمو.....52
رابعا: نتائج البرنامج دعم النمو 53
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو 2010-2014.....57
أولا: دوافع وأهداف تنفيذ برنامج توطيد النمو.....57
ثانيا: مضمون البرنامج.....57
ثالثا: نتائج البرنامج 59
المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الجزائري 2015-2019.....61
أولا: دوافع وأهداف تنفيذ برنامج توطيد النمو 2015-2019.....61
ثانيا: مضمون برنامج توطيد النمو 2015-2019.....62
رابعا: نتائج البرنامج 63
خلاصة الفصل:.....65

الفصل الثالث: المؤسسات الناشئة ومخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 ... 65
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول المؤسسات الناشئة 67
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة 67
الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات التقليدية: 69
المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسّسات الناشئة 72
أولا: شروط قيام المؤسسة الناشئة 72
ثانيا: أهداف المؤسسات الناشئة: 76
المطلب الثالث: النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر 77
المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 81
المطلب الأول: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 81
أولا: مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري 82
ثانيا: خلفيات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 85
ثالثا: أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 86
المطلب الثاني: المؤسسات الناشئة ومخطط الإنعاش الاقتصادي2020-2024 90
أولا: نصيب المؤسسات الناشئة من أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي 90
ثانيا: المؤسسات الناشئة ومخطط عمل الحكومة 2021 -قراءة في الأعمال المسطرة- 92

ثالثا: أهم الإنجازات المتعلقة بالمؤسسات الناشئة في مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 94

المطلب الثالث: المؤسسات الناشئة وسياسات الإنعاش الاقتصادي: التحديات والمعيقات 99

أولا: أداة التحفيز الاقتصادي والمؤسسات الناشئة فترة (2020-2021)..... 99

ثانيا: تحديات ومعيقات المؤسسات الناشئة 102

خلاصة الفصل: 105

خاتمة 107

قائمة المراجع 114

قائمة الجداول والأشكال

1-قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	هيكل الدين الخارجي الجزائري خلال الفترة 2016-2020.	4-5
2	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات من 2010 إلى 2020.	8
3	هيكل واردات الجزائر خلال الفترة (2019-2021)	9-10
4	نسب احتياطات واكتشافات وإنتاج النفط الخام خلال الفترة 2016-2020.	12
5	قيم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 – 2004.	48
6	حجم مناصب الشغل الفعلية المحققة خلال 2001-2004	49
7	مؤشرات اقتصادية خلال الفترة (2004-2007)	56
8	توزيع المبالغ المخصصة لبرنامج توطيد النمو 2010-2014	58
9	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2019.	62
10	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة: 2015-2019	63

11	جدول يوضح أهم الفروق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	71
12	ترتيب الدول الإفريقية من حيث عدد المؤسسات الناشئة	78
13	جدول يوضح عدد المتحصلين على العلامات ما بين 2020 و2022	98

2-قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	يوضح سياسة الإنعاش الاقتصادي عن بواسطة الطلب	38
2	يوضح سياسة الإنعاش الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية	40
3	مخطط يوضح معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2019-2022)	83
5	مخطط يوضح نسبة التضخم في الجزائر (2021-2022)	84
6	مخطط يوضح الدين الخارجي الجزائري لفترة 2020-2021	85

مقدمة

مقدمة

مقدمة:

كثيرا ما تلجأ الحكومات إبان فترة الأزمات الاقتصادية والفترات الحرجة التي يشهدها الاقتصاد الوطني من اختلالات واضطرابات، إلى انتهاج العديد من السياسات العامة المختلفة، هي بمثابة حلول ومخارج لتجاوز المرحلة. أما نوع هذه السياسات المُعتمدة فهو من طبيعة الظرف والخلل الموجود في الدولة ونوعية الاستجابة لها، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانات وخصائص كل دولة وبنيتها الاقتصادية بمؤسساتها وقطاعاتها.

ما أمر تجربة جائحة كورونا ببعيد بانعكاساتها وآثارها التي خلّفتها على مستوى الاقتصاد العالمي والوطني؛ من ارتفاع لنسب التضخم وتراجع للنمو الاقتصادي، ارتفاع المديونية ونسب البطالة، وغيرها من المؤشرات التي تعكس أبعاد هذا الوضع المتأزم. على هذا الأساس تحركت الحكومات وصناع القرار والسياسات العامة إلى بعث العديد من البرامج والمخططات لتدارك الوضع واستيعابه، على غرار الحزم المالية والنقدية في ذلك، وهذا في إطار ما يعرف بسياسات التعافي أو الإنعاش الاقتصادي بهدف إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني، ومن أجل تحفيز المؤسسات والقطاعات الاقتصادية.

الجزائر شأنها شأن الدول التي مازالت تشهد تداعيات هذه الأزمة الصحية إلى جانب الأحداث السياسية التي مرت بها، هي الأخرى عملت على تبنّي سياسات الإنعاش الاقتصادي، هي ليست المرة الأولى التي تبنّت فيها لهذا النوع من السياسات فلها تجربة مسبقة في ذلك منذ مطلع الألفية. أما على المستوى القطاعي بادرت بالاهتمام بما يعرف بالمؤسسات الناشئة ذات الطابع الاقتصادي، هذه الأخيرة تم الرهان عليها–بحكم خصائصها ومميزاتها–على أساس ما ستقدمه هذا النوع من المؤسسات للاقتصاد الوطني

من جهة، وما ستساهم به من جهود فعالة في دعم وتفعيل سياسات الانعاش الاقتصادي المسطّرة.

1-الإشكالية:

تعد سياسات الانعاش الاقتصادي من السياسات تالتي تلجأ إليها الحكومات في الغالب، من أجل تجاوز مرحلة حرجة يعاني منها الاقتصادي الوطني، وتمس هذه السياسات العديد من القطاعات الحكومية، خصوصا الاقتصادية منها على غرار المؤسسات الناشئة، هذا الأخير الذي تم استحداثه مؤخرا في الجزائر كوزارة منتدبة، والعمل على جعله فاعلا نشطا في الاقتصاد الوطني مساهما في تنفيذ أهادف هذا النوع من السياسات المتخذة. من خلال هذا نطرح التساؤل الآتي: **هل يمكن لقطاع المؤسسات الناشئة أن يساهم في تفعيل سياسات الانعاش الاقتصادي في الجزائر؟**

يندرج ضمن هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما لمقصود بالمؤسسات الناشئة؟ خصائصها وشروطها؟
- ما لمقصود بسياسات الانعاش الاقتصادي؟ وماهي مضامينها؟
- ماهي علاقة المؤسسات الناشئة بسياسات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر-نموذج مخطط الانعاش2020/2024-؟
- هل المنظومة التشريعية والمالية والتقنية كافية لضمان أداء المؤسسات الناشئة لأدوارها في الجزائر، ومنه تحقيق أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي؟

2-الفرضيات:

- كلما كانت درجة المأسسة أعلى للمؤسسات الناشئة كلما كان هناك ضمان أكبر لأداء أكثر فعالية وكفاءة في تفعيل سياسات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.

- كلما كان هناك تدرج في المنظومة التشريعية والمالية بما يتناسب مع خصائص ومميزات المؤسسات الناشئة، كلما كانت فيه ضمانات أكثر لدعم بيئة هذه الأخيرة من جهة، وتحقيق مخطط الإنعاش من أخرى.
- كلما كانت البيئة القانونية والتشريعية، وحتى المالية مهيئة بما يتناسب مع خصائص ونشاط المؤسسات الناشئة، كلما كان نجاح هذه المؤسسات من ناحية الأدوار والمهام أكثر.

3-مبررات اختيار الموضوع:

- **المبررات الذاتية:**

- الاهتمام الشخصي بمواضيع المقاولاتية وإدارة المشاريع، هذه الأخيرة له علاقة متينة مع المؤسسات الناشئة.
- الرغبة أكثر في الاطلاع على مختلف التحديات والرهانات المتعلقة بالمؤسسات الناشئة في الجزائر

- **المبررات الموضوعية:**

- حداثة مجال المؤسسات الناشئة على مستوى البيئة الجزائرية عموما، وعلى مستوى البيئة الأكاديمية والعلمية خصوصا، لقلة الأدبيات والدراسات البحثية حوله، هو يجعل من هذا المجال حافزا وتحديا لبذل المجهود أكثر لإثرائه من جوانبه النظرية والتطبيقية.
- دعم رصيد تخصص السياسات العامة من خلال ما يطلق عليه بسياسات الإنعاش الاقتصادي، وأهم الأدوار الأهداف المنوطة بها خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والراهنة التي تواجهها الجزائر.

4-أهداف الدراسة:

- إثراء المجال المعرفي المتعلق بالسياسات العامة، من خلال التركيز على سياسات الإنعاش الاقتصادي من جهة، وعلاقتها بقطاع المؤسسات الناشئة في كالجزائر من جهة أخرى.
- الكشف عن أهم التحديات والمعيقات التي تواجهها المؤسسات الناشئة، سواء على المستوى النظري والمفاهيمي، أو على المستوى الميداني والحكومي، وهذا باعتبار أنها تجربة حديثة على بيئة كالجزائر.

5-أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية:** يساهم في الاطلاع أكثر على طبيعة ومضامين سياسات الإنعاش الاقتصادي وأهدافها، ومدى فعاليتها ونجاعتها خصوصا في ظل بيئة كالجزائر، حيث تشهد العديد من التحديات التنموية والاقتصادية والسياسية. إضافة إلى ذلك ما مدى إمكانية مساهمة هذا النوع من السياسات في استيعاب خصائص المؤسسات الناشئة والبيئة الخاصة بها من خلال الأدوات التشريعية والمالية والتحفيزية في ذلك.
- **الأهمية العملية:** تكمن الأهمية لهذه الدراسة في التعرف على الوضع الراهن للمؤسسات الناشئة في الجزائر، كونه حديث التجربة بهده الأخيرة البيئة وأيضا الاهتمام على المستوى الرسمي. مع تحليل نقاط القوة والضعف الموجودة، مع الأخذ بعين الاعتبار سياق سياسات الإنعاش الاقتصادي التي جاء ضمنها.

6-مجال الدراسة:

- **المجال الزماني:** تتناول علاقة المؤسسات الناشئة بسياسات الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، أي انطلاقا من تاريخ دخول هذا المخطط حيز التنفيذ 2020، والذي

تزامن بدوره مع تعيين وزارة منتدبة خاصة بالمؤسسات الناشئة، ومن ثم تناول جل المستجدات الموجودة ضمن هذه الفترة من عمر المخطط.

- **المجال المكاني:** تم حصر هذه الدراسة ضمن نطاق الجزائر باعتبار أن لها تجربة سابقة مع سياسات الإنعاش الاقتصادي؛ نظرا لما شهدته من مخططات منذ مطلع الألفية إلى اليوم، بالإضافة إلى ذلك بروز قطاع المؤسسات الناشئة ضمن هذه البيئة كمعطى جديد وبالتزامن مع هذا النوع من السياسات.
- **المجال الموضوعي:** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء في البداية على الاقتصاد الجزائري من ناحية إمكاناته وخصائصه، وأهم الإصلاحات التي مر بها. ومن ثم التطرق إلى كل من سياسات الإنعاش الاقتصادي في إطارها العام إلى جانب ذلك أهم المخططات التي مرت على الجزائر ومن ضمنها مخطط الإنعاش الاقتصادي2020-2024. وأخيرا تناول الإطار العام للمؤسسات الناشئة وعلاقتها بالمخطط، وذلك بالتركيز على الجوانب التشريعية والمالية وغيرها مما يدخل ضمن هذه العلاقة.

7-منهجية الدراسة:

- **المنهج الوصفي:** من أجل على الاطلاع على كل من سياسات الإنعاش الاقتصادي المؤسسات الناشئة ومضامينها، في بعديْها النظري (أدبيات ودراسات سابقة) والتطبيقي (مخططات الإنعاش، مخطط عمل الحكومة).
- **المنهج المقارن:** من أجل معرفة خصائص ومميزات كل من:
- سياسات الإنعاش الاقتصادي وعلاقتها بمخططات عمل الحكومة.
- مكانة المؤسسات الناشئة من مخطط عمل الحكومة
- الوقوف على النقاط الإيجابية والسلبية التي تطرقت إلى علاقة سياسات الإنعاش بالمؤسسات الناشئة.

8-الاقترابات:

- **الاقتراب القانوني:** تم الاستعانة به من أجل تحليل الأطر والنظم القانونية التي تحكم مختلف السياسات، منها سياسات الإنعاش الاقتصادي، وأيضا فيما يخص المؤسسات الناشئة في الجزائر، لفهم الأطر المعيارية التي تتحرك فيها الفواعل والصلاحيات المخولة لها في ممارسة أدوارها.
- **الاقتراب المؤسسي:** سياسات الإنعاش الاقتصادي هي محصلة فعل تم في إطار مؤسساتي يقوم به مجموعة من الفاعلين، حيث يستخدم في التعرف على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المشاركة في صنع سياسات الاقتصادي، على غرار المؤسسات الناشئة وأدوارها ومكانتها ومهامها في هذا النوع من السياسات.

9-أدوات البحث المستعملة:

- **تحليل المضمون:** الاطلاع على مخططات عمل الحكومة، وأيضا مخطط الإنعاش الاقتصادي، ومن ثم تحليل المعطيات والمعلومات التي يتضمنها، والتي لها علاقة بقطاع المؤسسات الناشئة بالدرجة الأولى، إلى جانب تحليل الخطابات الرسمية وصناع القرار.
- **الإحصائيات:** في إطار قيامنا بدراسة حول سياسات الانتعاش الاقتصادي وعلاقتها بالمؤسسات الناشئة، لا بد من الاستعانة بالأرقام والاحصائيات وكذا تحليلها، من خلال ما تتضمنه المخططات الحكومية وغير من الوثائق المتعلقة بما يخدم موضوع الدراسة، وهو ما يستلزم ضمان الوقوف على نقاط التأثير في مكانة وأداور هذا القطاع.

10- الدراسات السابقة:

- كتاب جماعي لمجموعة من المؤلفين، **المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**، محمد هاني، (جامعة البويرة-الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)؛ تناولت هذه الدراسة علاقة المؤسسات الناشئة من ناحية الأدوار والمهام والأهداف، بالانتعاش الاقتصادي التي تبنته الجزائر مطلع 2020، حيث

انطلقت من إشكالية مفادها: ما هو دور المؤسسات الناشئة كخيار في الإنعاش الاقتصادي في الجزائري؟ فشملت هذه الدراسة مختلف الأبعاد النظرية والاقتصادية والقانونية التي من شأنها أن تحيط بقطاع المؤسسات الناشئة، لحداثة تجربته بالبيئة الجزائرية، ومنه حاولت الدراسة التركيز على التحديات المعيقات التي يشهدها هذا القطاع خصوصا من ناحية التمويل والدعم وكذا علاقته بالمؤسسات الرسمية الفاعلة الأخرى.

- رقامي محمد، "**أحقية المؤسسات الناشئة في التحفيز الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2020-2021**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، م.24، ع.2 (2021)؛ تناولت الدراسة كيفية وإمكانية تحقيق تقدم اقتصادي من خلال المؤسسات الناشئة، وكذا محاولة الاستنتاج من الواقع كيفية استفادة المؤسسات الناشئة من الامتيازات المقدمة لها والاستفادة من خصائصها لتحقيق النجاح. كما الدراسة تطرقت الدراسة إلى مختلف الجوانب التي تربط بين المؤسسات الناشئة والدعم الاقتصادي، ومن ثم طرحه الإشكالية الرئيسية وهي ما مدى أحقية المؤسسات الناشئة للتحفيز الاقتصادي؟ ومن بين النتائج التي خلص إليها:
  - المؤسسات الناشئة تتمكن من الاستمرارية والنمو عن طريق الحصول على حصة سوقية وحشد كل قدرات العاملين بها لزيادة القيمة المضافة عن طريق تقاسم المسؤوليات والحقوق كل حسب مساهمته وهذا في حالة وجود مساهمين آخ رين مخاطر ين في رأس المال.
  - كلما تم تخفيض معدل الفائدة زادت الاستثمارات الحقيقية مما يزيد الانتعاش الاقتصادي والذي يوسع الوعاء الضريبي.

11- تحديد مصطلحات الدراسة:

- **المؤسسات الناشئة "Startups"**: على أنها مؤسسة تسعى الابتكار وطرح منتج أو خدمة جديدة وتسويقها، كما أنها تتميز بارتفاع المخاطرة وحالة عدم التأكد، في مقابل تحقيق نمو سريعو قوي مع احتمال تحقيقها ألكبر عائد ممكن في حالة نجاحها[1].
- **سياسة الإنعاش الاقتصادي:** إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي استخدمتها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانيتية بالإضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه "كيتري".[2]
- **السياسات الاقتصادية "Economic policies"**: من خلال ذلك، فالسياسات الاقتصادية مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة على مختلف المستويات والهدف منها هو تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمتمحورة أساسا في استغلال الموارد من جهة وأليات التحكم في السوق من جهة أخرى لتحقيق الأهداف المسطرة.[3]
- **الركود الاقتصادي"Economic recession ":** أغلب التعريفات تشترك في كونه حالة حتمية تمر بها كل الاقتصاديات ناجمة عن انخفاض الطلب عن العرض، وعدم قدرة المنتجين على ترويج منتجاتهم مما يترتب عليه ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية

---

[1] جغدالي نجاة، ***دور المؤسسات الناشئة Start ups في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة***، مذكرة ماستر غير منشورة (المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020/2019)، ص.28.

[2] خلف فاروق، "**نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصاديين ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.12، (جانفي)، ص ص.20- 32.

[3] بوري محي الدين، ***دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2010/2000***، أطروحة دكتوراه (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017)، ص. 14.

أهمها زيادة البطالة، وشيوع حالات الإفلاس، وعدم الاستقرار في سعر الصرف، وعدم القدرة على منح الائتمان. وكل هذه المشكلات تؤدي إلى الوصول بمعدل النمو الاقتصادي إلى الصفر.[1]

- **النمو الاقتصادي "Economic growth ":** يرى "ريمون بار" أن النمو الاقتصادي: عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان، أما" فرنسوا بيرو" فيرى بأنه "عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما". كما يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان. يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".[2]
- **الميزانية العامة:** هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، معتمدة من السلطة التشريعية المختصة. وتمثل تعبيرا ماليا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.[3]

12- صعوبات الدراسة:

- صعوبة في التعامل مع المعطيات الرقمية المتعلقة بمؤشرات الاقتصاد الجزائري، سواء من ناحية كيفية قراءتها وتحليلها، أو تضاربها بين ما تطرحه الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وما بين ما تطرحه الهيئات الرسمية المحلية.

---

[1] منى محمد الحسيني عمار، سمية عثمان محمد عبد القادر، "**فاعلية التسويق الالكتروني في علاج الركود الاقتصادي**"، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا"، م.5، ع.15 (2014)، ص ص. 79 – 96.

[2] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015/2014)، ص. 09.

[3] نسيمة مرزوقي، ***دور خزينة الولاية في تحقيق توزان الميزانية العامة دراسة حالة خزينة أم البواقي***، مذكرة ماستر (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017)، ص. 07.

- ندرة وقلة المراجع التي تتناول إشكالية دور المؤسسات الناشئة في الجزائر وعلاقتها بالسياسات الإنعاش الاقتصادي، خصوصا وأن مجال المؤسسات الناشئة حديث عهد على البيئة الأكاديمية الجزائرية، حتى أن هذه القلة موجودة على مستوى الشعب الاقتصادية المتخصصة.

13- هيكلة الدراسة

- **الفصل الأول:** من خلاله سيتم التطرق إلى أهم ملامح طبيعة الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال مبحثين رئيسيين؛ مبحث يتعلق بأهم الخصائص والإمكانات التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، ومبحث ثاني يتناول مراحل تطور الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الاقتصادية التي صحِبت ذلك.
- **الفصل الثاني:** من خلاله سيتم تناول في مبحثين كل ماله علاقة بسياسات الإنعاش الاقتصادي، بالتركيز على جوانبها النظرية والمفاهيمية عموما، وهذا من نصيب المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيتضمن أهم البرامج المطبقة ضمن هذا النوع من السياسات، والتي مرت على الاقتصاد الجزائري خصوصا.
- **الفصل الثالث:** من خلاله سيتم التطرق إلى علاقة المؤسسات الناشئة بسياسات الإنعاش الاقتصادي، وهذا ضمن مبحثين؛ مبحث أول يتناول مفهوم المؤسسات الناشئة نت حيث الخصائص والأهداف المنوطة بها، اما المبحث الثاني فيتناول مخطط الإنعاش الاقتصادي الجزائري عبر "قراءة تحليلية في المضمون والأهداف"، إلى جانب أهم النقاط والأهداف التي تتمحور حول المؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى مخطط عمل الحكومة لسنة 2021. ومن ثم تسليط الضوء على أهم التحديات والمعيقات التي تشهدها المؤسسات الناشئة بصفة عامة الجزائر بصفة عامة، وخصوصا في ظل سياسات الإنعاش الاقتصادي؛ هذه الأخيرة عبر الاستعانة بدراسة

ميدانية حديثة تتناول علاقة التحفيز الاقتصادي كأداة من أدوات السياسة النقدية في دعم بيئة ودور المؤسسات الناشئة.

الفصل الأول

لمحة حول الاقتصاد الجزائري

الفصل الأول: لمحة حول الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

إن فهم أي نموذج اقتصادي لبلد ما، دراسة وتحليلا، يتطلب بالدرجة الأولى الوقوف على السيرورة التاريخية التي شهدها اقتصاد هذه البلد، حيث تدخل في ذلك العديد من المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية...الخ، والتي تساهم وبشكل كبير في رسم المعالم الكبرى لهذا النموذج وخصائصه، وهذا بطبيعة الحال مع ما هو متوفر من الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية وغيرها.

الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي مرت بالعديد من التغيرات والتطورات منذ الاستقلال إلى اليوم، حيث شهد خلالها العديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية، والتي انعكست بدورها على طبيعة وخصائصه التي يتميز بها. كما تعتبر الجزائر من الدول التي تتمتع بوفرة وتنوع على مستوى مواردها الاقتصادية.

سيتم في هذا الفصل التطرق إلى ما يلي:

- **المبحث الأول: خصائص وإمكانات الاقتصاد الجزائري**
  - المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري
  - المطلب الثاني: إمكانات الاقتصاد الجزائري
- **المبحث الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري**
  - المطلب الأول: مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية
  - المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

الفصل الأول: لمحة حول الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: خصائص وإمكانات الاقتصاد الجزائري

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات في العالم؛ له إمكاناته وخصائصه التي تميزه عن غيره من الدول، وذلك بفعل التجارب والظروف التي مرت عليه؛ سواء ما تعلق بالبيئة المحلية أو ما تعلق البيئة الدولية، كل ذلك ساهم في رسم معالم النظام الاقتصادي الجزائري اليوم، بمختلف أبعاده ونقاط قوته وضعفه.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري

قبل التطرق إلى الخصائص التي استقر عليها الاقتصاد الجزائري بجدر الإشارة إلى جملة من مكنونات هذا الاقتصاد وموارده: [1]

- طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها (مواد طاقوية، منجمية ومواد أولية هامة).
- حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها.
- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير.
- توفر بنية شاملة وهامة: موانئ ومطارات.
- توفر مساحات زراعية هامة.

مع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية التي أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاء ته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصادي الجزائري إلى:

[1] خالدي خديجة، ***"أثر الانفتاح التجاري على الاقتصادي الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا"***، ع.2، (ماي 2005)، ص ص. 85-94.

الفصل الأول: لمحة حول الاقتصاد الجزائري

1-اقتصاد مديونية:

تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تشكل قيدا ومشروطية تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة. فرغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول، فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدرة التسديدية وخاصة بعد مرحلة تحرير التجارة، وقد بلغ حجم الديون العمومية حوالي 2500 مليار دينار في ديسمبر 2000 وأضحت مؤثرة على طبيعة التوازنات ومسار السياسات الاقتصادية.

يشير الجدول أدناه إلى حجم الديون الخارجية وهيكلها للجزائر على مر ست سنوات الأخيرة منذ 2016 إلى 2020، حيث يلاحظ أن حجم الديون في الثلاث سنوات الأولى مرتفع إلى بنسبة 97%، عكس السنوات الثلاث الأخيرة الذي استقر نسبيا في حدود 94%.

الجدول رقم-01-: هيكل الدين الخارجي الجزائري خلال الفترة 2016-2020.

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

	قروض متعددة الأطراف	إصدارات سندية	قروض ثنائية الأطراف	قروض مالية	قروض تجارية غير مضمونة	قروض إعادة الجدولة	مجموع الديون القصيرة الأجل	مجموع الدين الخارجي

2016	24.64	0.00	18.20	2.18	0.00	0.00	51.60	96.63
2017	26.99	0.00	15.89	1.49	0.00	0.00	52.55	96.93
2018	25.71	0.00	12.36	1.28	0.00	0.00	57.89	97.25
2019	26.34	0.00	10.06	1.12	0.00	0.00	59.09	96.60
2020	31.88	0.00	9.89	0.96	0.00	0.00	51.41	94.14
الثلاثي الرابع 2020	31.88	0.00	9.89	0.96	0.00	0.00	51.41	94.14
الثلاثي الأول 2021	32.25	0.00	9.67	0.96	0.00	0.00	51.66	94.52
الثلاثي الثاني 2021	33.55	0.00	9.54	0.94	0.00	0.00	50.13	94.12
الثلاثي الثالث 2021	32.90	0.00	9.21	0.81	0.00	0.00	51.31	94.23

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر، 2021.

2-اقتصاد ريعي:

يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب استراتيجية التصنيع، أي دون توظيف عائداته من موارد مالية ونقدية في إيجاد مصادر أخرى لتنويع الاقتصاد الوطني ومداخيله من خلال توجيهها إلى برامج تنموية حقيقية. الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات المتحققة في الأسواق الدولية. "ومن ميزات الاقتصاد الجزائري صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات (أقل من10 %من الناتج الداخلي الخام)، 80%يسيطر عليها القطاع الخاص."[1]

3- آليات الفساد وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني:

أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت الثروات التي تتحرك في قنواته. هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها.[2]

حسب مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية " Tranparency International"، فإن الجزائر تحتل المرتبة 117 من أصل 180 دولة دخلت ضمت الترتيب بدرجة 33، حيث تقع هذه الأخيرة بين الدول الأكثر فسادا كلما

[1] عبد الجليل هجيرة، ***العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري*** (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2017/2016)، ص.77.

[2] المكان نفسه.

اقتربت من الصفر (0) والأكثر نزاهة كلما تقدمت نحو مائة (100). أما عربيا فمرتبتها 12 والثانية في شمال إفريقيا بعد ليبيا.[1]

4-الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات:

يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 95% من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية. "لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك، وإبرام اتفاقيات شراكة وتعاون اقتصادي مع عديد الدول، ولكن كل هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية".[2]

يستعرض الجدول الآتي حجم صادرات الجزائر داخل قطاع المحروقات وخارجه، وذلك على مدى العقدين الأخيرين 2010 إلى 2020. "حيث أن الصادرات خارج المحروقات لا تغطي الا نسبة قليلة فقط، وهذا ما ينعكس بالسلب على حصيلة الميزان التجاري من جهة والاقتصاد الوطني ككل، خاصة وأن قطاع المحروقات يعاني من تذبذبات في أسعار البترول. ومن الملاحظ أن النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية هي من المحروقات، ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا القطاع

[1] منظمة الشفافية الدولية، لموقع: https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/dza، تاريخ الإطلاع: (14/04/2020).

[2] زهرة مصطفى، "واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من2010 إلى 2020)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، م.05، ع02(2021)، ص ص، 136-148".

بالدرجة الأولى وكذا ارتفاع أسعاره وتقلباته، وكذلك مرتبط بالنمو العالمي والطلب عليه في الأسواق العالمية. وعلى الرغم مما تمثله الصادرات خارج المحروقات من تحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد، إلا أن هذا لا ينطبق على الج زائر التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية؛ فالصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز 02 % لعدة سنوات. كما أنها لم تتجاوز نسبة 0% في السنوات السابقة، على الرغم من الخطط والاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر لترقية صادراتها خارج المحروقات، وما تنفقه في سبيل ذلك وما تبذله من مجهودات للنهوض بالقطاعات المنتجة."[1]

الجدول رقم-02-: تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات من 2010 إلى 2020.

	الصادرات خارج المحروقات	%	صادرات المحروقات	%	مجموع الصادرات
2010	1526	2.67	55527	97.33	57053
2011	2062	2.81	71427	97.19	73489
2012	2165	2.87	69804	97.13	71866
2013	2582	3.28	63752	96.72	65917
2014	2063	4.11	60304	95.86	62886
2015	1780	5.46	35724	94.54	37787
2016	1880	5.93	28246	94.07	30026
2017	1890	5.44	32873	94.56	34763
2018	2925	6.99	38873	93	41797
2019	2580	7.2	33244	92.8	35824

[1] صالحي سلمى، "**واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010 إلى2020**"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، م.04، ع.01 (2021)، ص ص، 410-431.

2020	2021	9.3	19524	90.7	21545

المصدر: صالحي سلمى، "واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010 إلى2020"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، م.04، ع.01 (2021)، ص ص، 410-431.

5-الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات:

تتميز الجزائر بتنوع هيكلها وبضرورتها للحياة البشرية وللآلة الإنتاجية، هذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات، وتمتاز أيضا بالتركيز العالي، حيث نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي مطلع الألفية 2002 بلغت نسبة الواردات من أوروبا 64.5% وهو ما يدل على أن واردات الجزائر مقومة في معظمها بالعملة الأوروبية.[1]

يشير الجدول أدناه إلى نسبب واردات الجزائر خلال السنوات الثلاث الأخيرة: 2019،2020 ،2021. وهي السنوات التي برزت خلالها العديد من المتغيرات على غرار الأزمة الصحية التي تبعها أزمة اقتصادية، التي أثرت بدورها على الاقتصاد الجزائري عموما وارداته خصوصا.

الجدول رقم-03-: هيكل واردات الجزائر خلال الفترة (2019-2021)

الوحدة: النسبة المئوية

	2019	2020	2021
الواردات	100	100	100
المواد الغذائية	17.24	21.73	23.68
الطاقة	3.07	2.50	1.45

[1] عبد الجليل هجيرة، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2017/2016)، ص.78.

المواد الأولية	4.30	6.19	8.94
المواد نصف المصنعة	22.05	21.42	19.20
التجهيزات الفلاحية	0.98	0.56	0.71
التجهيزات الصناعية	24.30	24.47	25.99
السلع الاستهلاكية	17.78	15.69	15.31
واردات أخرى	10.29	7.45	4.72

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر، 2021.

المطلب الثاني: إمكانات الاقتصاد الجزائري

إن مقدرات أي دولة خصوصا الاقتصادية فإنها تتعلق بشكل كبير في القدرة على التحكم في الموارد والإمكانات المتوفرة على المستوى المحلي، وفي حدود نطاقها الجغرافي: موارد طبيعية وبشرية ومالية، والجزائر من ضمن الاقتصاديات التي تتميز بالتنوع والوفرة على مستوى هذه الموارد.

1-الموارد الطبيعية:

أ) **النفط:** اكتشف النفط في الجزائر سنة 1956 ، يتمركز في منطقتين رئيسيتين في الصحراء الأولى في حوض حاسي مسعود باحتياطي قدره 700 مليون طن، أهم حقوله حاسي مسعود، و قالي الطويل، و روث البغل، أما المنطقة الثانية فهي عين أميناس باحتياطي قدره 11.3 مليار برميل سنة 2004 إلى 12.3 مليار برميل سنة 2005 .أهم آباره : إيجيلي، زرزاتين، وتين فوي، و بعد عديد الاكتشافات التي طالت هذا المجال الحيوي ارتفع الاحتياطي الجزائري التي المستوى الذي كان عليه قبل التسعينات حيث أصبح يكفي لنحو 23 سنة إذا استمر الإنتاج على حاله و لم يتغير أو لم تتم اكتشافات جديدة. وتتميز الجزائر عن باقي الدول المصدرة للمحروقات بأنها

تقريبا تصدر حوالي 65%من مواردها في شكل مواد مكررة وغاز طبيعي والثلث الباقي في شكل بترول خام[1]. كما تحتل الجزائر المكانة الأول 15من حيث احتياطي النفط (45 مليار طن ...) والمرتبة 18 من حيث الإنتاج وال 12 في التصدير وقد تصل قدراتها في التكرير إلى 22 مليون طن /سنويا[2].

تشير الاحصائيات الأخيرة الصادرة عن (أوابك) إلى احتياطات النفط الخام الجزائري خلال الفترة2016-202، حيث استقر نسبيا في 12.20%، في المقابل بلغ إنتاج النفط الخام من الفترة نفسها تراجع منذ 2016 بنسبة 1020.3%، ليبلغ عام 2020 نسبة 838.5%، هذا التراجع راجع إلى الأزمة الصحية العالمية، التي ترتبت عليها أزمة اقتصادية.

[1] نويوة عبد الغني، ***إشكالية الأمن الاقتصادي في الدول الريعية-دراسة حالة الجزائر-2000-2017***(جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018)، ص.37.

[2] ريدوح تازية، ***دور الموارد الطبيعة في دفع النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر وبوتسوانا*** (جامعة مستغانم: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2017/2016)، ص.30.

الجدول-04-: نسب احتياطات واكتشافات وإنتاج النفط الخام خلال الفترة 2016-2020.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الاحتياطات من النفط الخام (%)	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20
اكتشافات النفط	17	20	15	7	9
إنتاج النفط (%)	1020.3	993.0	970.0	9542	838.5

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي 2021، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)[1].

ب) الغاز الطبيعي: تنتشر مناطق إنتاجه أو استخراجه في حاسي الرمل والذي يعتبر من أكبر الحقول الغازية في العالم، حيث يقدر الاحتياطي الصافي للجزائر من الغاز بحوالي 4580 مليار متر مكعب، بما يجعل الجزائر تحتل المراتب الأولى عالميا فيما يخص هذه الثروة الإستراتيجية، بإنتاج قدره نحو: 80مليار متر مكعب سنويا.[2] و تتكون الاحتياطات من 57% من الغاز الطبيعي ،و6% من حيث الانتاج فيمثل الغاز Condesat و28% بترول خام و9% من المكثفات GPL غاز البترول المميع الطبيعي حوالي 62%من إنتاج المحروقات الكلية سنة 2005، و لم تتعدى 32 %سنة 1980 و نظرا لتوفره وتنامي الاقبال الدولي عليه كطاقة نظيفة و ناجعة ، أصبح يمثل موردا هاما و كبيرا من العائدات النفطية الأزمة لأغراض تمويل عمليات

[1] الكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي** 2021، ص. 9، 11، 14، 15، 18، 21.

[2] نويوة، ***مرجع سابق***، ص.37.

التنمية ، بالإضافة الى دوره الأساسي في تأمين حاجة الاستهلاك من الطاقة محليا في توليد الطاقة الكهربائية و أغراض الاستخدام المنزلي.[1]

تشير الاحصائيات الأخيرة الصادرة عن (أوابك) إلى احتياطات الغاز الطبيعي الجزائري خلال الفترة2016-202، حيث استقر نسبيا عند 4504%، في المقابل بلغ إنتاج النفط الخام من الفترة نفسها تراجع منذ 2016 بنسبة 95.0%، ليبلغ عام 2020 نسبة 84.8%، وذلك بفعل الأزمة الصحية العالمية التي تبعتها أزمة اقتصادية.

الجدول-05-: نسب احتياطات واكتشافات وإنتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة 2016-2020.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الاحتياطات من الغاز الطبيعي (%)	4504	4505	4505	4504	4504
اكتشافات الغاز الطبيعي	16	13	15	12	9
إنتاج الغاز الطبيعي المسوق (%)	950.0	96.6	97.5	90.0	84.8

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي 2021، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)[2].

[1] ريدوح ، ***مرجع سابق***، ص.31.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، ***مرجع سابق***، ص. 9، 11، 14، 15، 18، 21.

ت) **المعادن:** فيما يخص المعادن في الجزائر تنوع كمي وكيفي، حيث يزخر باطنها بموارد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني ويتصدر الحديد قائمة المعادن الطبيعية من خلال أهميته ومكانته الاقتصادية واعتباره عصب كل الصناعات، حيث يتوفر الحديد في الجزائر بكميات معتبرة ويتركز على وجه الخصوص عند الحدود التونسية بالضبط في الونزة والذي يقدر إنتاجه في هذه المنطقة بحوالي 80/ من جملة إنتاج الحديد في الجزائر، والتي تبلغ حوالي 3.4 مليون طن سنويا. أما المنطقة الثانية فهي منطقة غار جبيلات قرب الحدود المغربية في تندوف وهو أكبر حقول الحديد في العالم باحتياطي قدره مليار طن وهو سهل الاستغلال نظرا إلى الطبيعة الجيولوجية للمنطقة، وذو جودة ونوعية ممتازة ولكن موقعه وبعده جغرافيا عن مناطق التصدير والسواحل لم يسمح باستغلاله بطريقة اقتصادية[1].

ث) **الفوسفات:** أما الفوسفات فتتركز أهم مناجمه في الشرق الجزائري في جبل العنق والكويف باحتياطي معتبر قدره مليار طن أو ما يفوق ذلك وبإنتاج مقدر ب: 1.2 مليون طن سنويا. أما الزنك والرصاص فتتمركز أهمها في عين بربر، أما الزئبق في غازبة في ولاية سكيكدة بإنتاج قدره 23 ألف طن سنويا.[2]

2-الموارد البشرية:

وفقا للبيانات الاحصائية للديوان، فإنه تم في سنة 2020 تسجيل 992 ألف ولادة حية و236 ألف وفاة و283 ألف زواج موثق. وأوضح الديوان أن هذه السنة تميزت على وجه الخصوص بتراجع في حجم الولادات الحية تحت عتبة المليون، وذلك لأول مرة منذ سنة 2014 وبزيادة "معتبرة" في عدد الوفيات، مع استمرار الانخفاض المسجل

[1] نويوة، **مرجع سابق**، ص.38.

[2] المرجع نفسه.

منذ ست سنوات في عدد حالات الزواج. وعليه، بلغ النمو الطبيعي خلال هذه الفترة 756 ألف شخصا، مسجلا معدل نموا طبيعيا قدر ب 71.1 بالمائة. ويواصل بذلك معدل النمو الطبيعي انخفاضه المسجل منذ سنة 2017، غير أن جاء في 2020 بوتيرة هي "الأسرع"، حسب الديوان، الذي أرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع "المحسوس" في عدد الوفيات المسجلة إضافة إلى تراجع حجم الولادات. وانطلاقا من فرضية تواصل نفس وتيرة النمو السكاني لسنة 2020، فان إجمالي عدد السكان المقيمين يبلغ 45.4 مليون نسمة بتاريخ الفاتح يناير 2022, حسب توقعات الصندوق الوطني للإحصاء.[1]

أ. **مؤشر التنمية البشرية[2]**[**]: حسب تقرير 2019 للتنمية البشرية، احتلت الجزائر المرتبة 91، بمؤشر قدره 0.748، كما بلغ متوسط النمو السنوي لمؤشر التنمية البشرية للفترة (2010-2019) نسبة0.41%[3]. حيث يشمل هذا المؤشر الأبعاد الأساسية الثلاثة وهي: القدرة على عيش الحياة مديدة صحية، وتقاس بالعمر المتوقع عند الولادة، والقدرة على اكتساب المعرفة، وتقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة، والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق، وتقاس بنصيب

1وكالة الأنباء الجزائرية.

[*]**مؤشر التنمية البشرية (HDI)**، هي احصائيات تأليفية تستخدم لترتيب البلدان حسب مستوى التنمية البشرية وللتفرقة بين البلدان ذات "التنمية البشرية المرتفعة جدا"، "التنمية البشرية المرتفعة"، التنمية البشرية المتوسطة"، و"التنمية البشرية المنخفضة". ويقوم مؤشر التنمية البشرية بقياس مقارن لمتوسط العمر المتوقع، التعليم، مستويات المعيشة في بلدان العالم.

[3] هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم الإنمائي، **أفق جديد، التنمية البشرية والانثروبوسين**، 2020، ص.17.

الفرد من الدخل القومي الإجمالي.[1] ولسنة 2021 فقد كشف الوزير الأول أن "مؤشر التنمية البشرية بلغ 0,784 بالمائة"، معتبرا أنه مؤشر "جد عال على المستوى الدولي"، حيث أن الجزائر مصنفة "في التربة ال 83 على مقياس 187 دولة على المستوى الدولي".[2]

ب. مؤشر الرأس المال البشري: [3**] حسب تقرير 2020 فقد بلغ الرأس المال البشري للجزائر قيمة 0.54، وهذا باعتبار مقاييس المتغيرات الآتية:

- احتمالية البقاء على قيد الحياة: حتى سن98.5 من كل 100 طفل ولدوا في الجزائر يعيشون حتى سن 5 سنوات.
- سنوات الدراسة المتوقعة: في الجزائر يمكن للطفل الذي يبدأ المدرسة في سن 4 أن يتوقع أن يكمل 11.8 سنة من المدرسة بحلول عيد ميلاده الثامن عشر.

[1] بكاري مختار، "**الاستثمار في رأس المال البشري كخيار استراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر**"، مجلة التنظيم والعمل، م.8، ع.2 (2019)، ص ص.1-19.

2 وكالة الأنباء الجزائرية، "الجزائر في رتبة "جد متقدمة" في مجال التنمية البشرية و"من الإجحاف" نكران المكاسب"، https://www.aps.dz/ar/societe/112557-2021-09-16-15-44-07 ، تاريخ الإطلاع:2022/06/12.

[3] World Bank Group, The Human Capital index: Human Capital in Time of COVID-19, 2020, P.195.

** **رأس المال البشري:** ويقيس المؤشر كمقدار رأس المال البشري في الجيل القادم، والذي يعرّف برأس المال البشري الذي من المتوقع أن يحصله طفل مولود اليوم وذلك على ضوء مخاطر سوء الرعاية الصحية وسوء التعليم السائد في البلد الذي يعيش فيه. ولهذا الموضوع له ثلاثة مكونات، هي: معدل البقاء على الحياة، السنوات المتوقعة من الدراسة حسب مقدار التعلم، والصحة.

- درجات الاختبار المنسق: حصل الطلاب في الجزائر على 374 على مقياس حيث يمثل 625 التحصيل المتقدم، و300 يمثل الحد الأدنى من التحصيل.
- سنوات الدراسة المعدلة حسب التعلم: عند أخذ ما يتعلمه الأطفال في الواقع، فإن سنوات الدراسة المتوقعة هي 7.1 سنوات فقط.
- معدل بقاء البالغين: في جميع أنحاء الجزائر سيعيش 91 في المائة من الأطفال البالغين من العمر 15 عامًا حتى سن 60. هذه الإحصائية هي مؤشر لمجموعة المخاطر الصحية التي قد يتعرض لها الطفل المولود اليوم كشخص بالغ في ظل الظروف الحالية.
- نمو صحي (غير متوقف معدل النمو): 88 من أصل 100 طفل ليسوا كذلك قزم. يعاني 12 من كل 100 طفل من التقزم، وبالتالي فهم معرضون لخطر القيود الإدراكية والجسدية التي يمكن أن تستمر مدى الحياة.

3-الموارد المالية: ويشما ما يلي:

أ. احتياطي الصرف:

حسب الاحصائيات الأخيرة للبنك المركزي الجزائري، صري محافظ البنك "رستم فاضلي"، أن احتياطات الصرف خارج الذهب قد بلغت 44,724 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2021، وذلك بفضل التراجع الكبير في عجز الميزان التجاري. هذا الأخير قد انتقل من 10,504 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر 2020 الى 1,571 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2021. على أساس أن هذا التراجع يعود للارتفاع الكبير لصادرات

السلع التي انتقلت من 16,240 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2020 الى 26,402 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2021 أي ب +62,3 بالمئة. كما مرتبط بأسعار متوسط سعر البترول الذي سجل خلال الاشهر التسعة الأولى من سنة 2021، ارتفاعا بنسبة 66.6 %، منتقلا من 41.365 دولار للبرميل خلال نفس الفترة من السنة المنقضية، إلى 68.917 دولار للبرميل، وبالموازاة مع ذلك سجلت كميات المحروقات المصدرة المعبر عنها بالطن المكافئ النفطي، ارتفاعا بنسبة 20.9 %.[1]

ب. احتياطي الصرف الأجنبي:

بلغ إجمالي الصادرات من السلع والخدمات 28.702 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، مما سيعطي اتجاهاً سنوياً قدره 38.280 مليار دولار، ويقدر إجمالي الواردات من السلع والخدمات بـ 32.388 مليار دولار لمدة تسعة أشهر، والتي ستوفر 43.992 مليار تدفقات من العملات الأجنبية إلى الخارج بحلول نهاية عام 2021 . فحسب محافظ بنك الجزائر، بلغ احتياطي النقد الأجنبي 44.724 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2021. وباحتياطي الذهب (173 طن) نحو 11 مليار دولار، احتياطي النقد الأجنبي 55 مليار دولار 30/9/ 2021. وباتخاذ نفس السيناريو للأشهر التسعة الأولى من عام 2021، سينخفض احتياطي النقد الأجنبي بمقدار 6.784 مليار دولار مقارنة بعام

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، "احتياطات الصرف تبلغ 44 مليار دولار نهاية 2021"، في: https://www.aps.dz/ar/economie/118545-44-2021 ، تاريخ الاطلاع: 2022/06/12.

2020 (48 مليار دولار) وفي نهاية عام 2021 سيكون لدينا ما بين 42/41 مليار دولار، ناهيك عن الذهب. ونحو 53/52 مليار دولار عند حساب الذهب[1].

[1] مبتول عبد الرحمان، "تحديات الجزائر في عام 2022: انتعاش اقتصادي أم تراجع اقتصادي؟"، في: https://www.echoroukonline.com/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7 تاريخ الاطلاع، (2022/06/12).

المبحث الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

مر الاقتصاد الجزائري بمراحل عدة أثناء تكوينه منذ الاستقلال إلى اليوم، ميزتها العديد من المخططات الاقتصادية والمشاريع التنموية، إلى جانب مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية نتيجة الأزمات التي مرت عليه. وقد جرى تقسيم هذه المباحث أساس مجموعة الاصلاحات الاقتصادية كونها هي التي مهدت وصاحبت المراحل الأولى لدخول الجزائر اقتصاد السوق، أما ما قبلها فتتعلق بجملة المشاريع والمخططات التي طبقت ضمن النظام الاشتراكي آنذاك منذ مطلع الاستقلال إلى غايتها.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية

شهد الاقتصاد الجزائري إبان مرحلة الاستقلال تحديات عديدة على أبرزها ضرورة تبني نموذج اقتصادي معين للشروع في عملية تحقيق التنمية، واستكمال مسار عملية بناء الدولة ومؤسساتها، حيث استقر الاختيار على النهج الاشتراكي في إدارة وتسيير شؤون الدولة.

1- مطلع الاستقلال (1962-1967)

عند فجر الاستقلال كان لِزامًا على الدولة الجزائرية أن تتدخل مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ ذلك أن الاقتصاد الوطني في ذلك الحين كان يسيطر عليه المستعمر والشركات الخاصة، وكانت الجزائر تفتقر إلى رأس مالٍ وطني خاص، تتوفر فيه الكفاءة والخبرة في شق فروع النشاط الاقتصادي، باستثناء البعض منها. وفي اللحظة التي رحل فيها المستعمر نهائيًا كان على الدولة الجزائرية الفتية الاضطلاع بتسيير المؤسسات التي خلَّفها المستعمر. فقد اختارت نموذجًا تنمويًا

طموحًا؛ بغية بناء قاعدةٍ صناعية ثقيلة؛ للقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة؛ حيث اعتمد الاقتصاد الجزائري النموذج الشائع خلال الستينات، والمعتمد على المشروعات المصنعة، كما اختِيرت المؤسسة العمومية كأداة لتنمية هذا النموذج.[1]

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي). تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري. تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية. وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966. بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة.[2]

هذه الفترة كانت بمثابة تشخيص للأوضاع العامة وعلى رأسها الوضع الاقتصادي، ومن خلال تثمين الموارد والإمكانات الموجودة، ومن ثم التمهيد لدخول في مرحلة التخطيط ومن ثم التنفيذ من خلال مجموعة من المخططات.

---

[1] موسى سعداوي، ***دور الخوصصة في الجزائر–حالة الجزائر***– (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2006)، ص.18 – 19.

[2] كربالي بغداد، "**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**"، ع.8 (جانفي 2005)، ص ص.1 – 19.

2-التصحيح الهيكلي الأول (1967-1979):

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية هي:

أ. المخطط الثلاثي1967-1969:

الذي يرتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى. هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18.2% من إجمالي الاستثمارات لسنة 1976 مقابل 13% سنة 1963، ولقطاع الزراعة 12.5% سنة 1967 مقابل 17.5% سنة1963.[1] كان الهدف من هذا المخطط تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المُقبلة، حيثُ أعطيت الأفضلية في المخطط إلى الهياكل الصناعية القاعدية وقطاع المحروقات.[2]

ب. المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

قيام المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، إن الهدف المرجو من ذلك المخطط، هو أنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد[3].

إن حجم الاستثمارات الثقيلة في هذا المخطط قد ارتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي، ويظهر ذلك بوضوح في البرامج الاستثمارية المحددة التي ترتفع تكاليفها إلى 68.56 مليار دولار دج، والسبب في ذلك هو أن الدولة قررت إنشاء صناعات تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، وذلك لتقوية الصناعة التي انتهجتها

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص. 3 – 4.

[2] سعداوي، ***مرجع سابق***، ص. 19.

[3] بوقصة إيمان، "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، ع.3(مارس2018)، ص ص. 1 – 8.

الجزائر التي توفر شروط التكامل الاقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها.[1]

ت. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

هو تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الضخمة، وخاصة الحديد، والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك، والكهرباء، والإلكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات. إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل. كما أن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق65.42% سنة 1978 مقابل 30.07% سنة1969، وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارت والتنظيم التساهمي، كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.[2]

ث. استثمارات المرحلة التكميلية لمخطط الرباعي الثاني (1978-1979):

يلاحظ عن استثمارات سنتي 1978 و1979 أنها تمثل مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول، وبما أن هذا الأخير تم تأجيله إلى غاية سنة 1980، عملت الدولة على إنجاز البرامج الاستثمارية الباقية. وفي هذا الإطار فقد تم إنجاز استثمارات سنة 1978 بحجم 52.65 مليار دج، أما

[1] عبد الجليل هجيرة، ***العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري*** (جامعة الجزائر: كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، 2017/2016)، ص. 61.

[2] بوقصة، ***مرجع سابق***، ص. 84.

استثمارات سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع ترخيص مالي في قانون المالية لنفس السنة (وهو 64.77 مليار دج)، ولقد كان معدل الإنجاز الإجمالي للهدف التقديري المالي هو 84.5%.[1]

3-التصحيح الهيكلي الثاني (1979-1987):

تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في: عملية التنازل عن ممتلكات العمومية من خلال صدور قانون 81/84، ثم القانون 19/87 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف العملية إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى. ومن أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية، حيث قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 242-80 الصادر في 04/10/1980 وطبقت في بداية 1981، حيث تم تقسين 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة. واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي والمصرفي. إن القيام بتلك الإجراءات، كانت ترمي في عمومها إلى التخلي التدريجي عن مفاهيم العهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. رأت الدولة أن تقوم بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، وتم وضع قوانين الاستثمار في القطاع الخاص 11-82 وفي إطاره تم حتى سنة 1984 التصريح بالاستثمار لحوالي 1000.تستهدف الإصلاحات في البداية المؤسسة العمومية، بغية تغيير قانونها الأساسي، وتنظيمها،

[1] عرقوب نبيلة، "**مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع.24(2).

وكيفية، وعلاقتها مع الدولة ومحيطها، أي كانت غايتها إزالة كل القيود لإرجاع مهمتها الأساسية.[1] وتضمنت هذه المرحلة مخططين أساسين هما:

أ. المخطط الخماسي الأول (1978-1979):

قامت الجزائر من خلال هذا المخطط بعدة إصلاحات اقتصادية منها هيكلة المؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور. ولقد اهتم هذا المخطط بضرورة التحكم في آجال وتكاليف إنجاز المشاريع الاستثمارية، وإدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العمومية من أجل تحسين استخدام الجهاز الوطني المنتج.

ولقد بلغت استثمارات هذا المخطط 550.50 مليار دج، بحيث أن القطاع المنتج كان في مقدمة اهتمامات الدولة لأنه كان يعتبر القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن المخطط لم يهمل القطاعات الأخرى. أما البرامج الجديدة للاستثمارات في الفروع الصناعية، فقد قدرت بحوالي 78 مليار دج يمثل قطاع المحروقات فيها قيمة عظمى.

في إطار هذا المخطط، فقد أدخلت الجزائر نظاما جديدا للتخطيط يتمثل في المخططات السنوية التي تتعلق مهمتها بمتابعة سير تطبيق المخطط الخماسي، وتعتبر أداة الاختلالات التوازنية التي يكتشفها التقييم في نهاية كل سنة، وهو تصحيح يسمح بمعالجة المشكل في أوانه.[2]

[1] مراحي البحري، ***تأثير الأزمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري-دراسة قياسية (1980-2015)***، (جامعة أم البواقي: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016)، ص. 62.

[2] عرقوب، ***مرجع سابق***، ص. 167 – 168.

ب. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

تكميلي لما جاء في المخطط الخماسي الأول من حيث التسيير ولقد حددت البرامج الاستثمارية على محورين هما استثمار وتثمين الطاقات الاقتصادية المتاحة لتحسين مستوى استغلال الطاقات الانتاجية الوطنية الزراعية والصناعي ولقد مكن مشروع اعادة

هيكلة المؤسسات الوطنية من تحقيق نتائج مهمة فمن الناحية الاجتماعية ثم تجسيد فكرة التوازن الجهوي وفك العزلة عن العديد من المناطق وتوفير فرص عمل مميزة لسكان تلك المناطق والقضاء على التمركز الجغرافي بتقسيم الشركات الكبرى المركزة في منطقة معينة الى وحدات وفروع في مناطق أخرى.

وبالرغم من توفير فرص العمل في بعض المناطق إلا أن نسب التشغيل قد ظلت في تباطؤ داخل القطاع الصناعي مقارنة بارتفاعها في قطاع الادارة حيث أدى نقص الاطارات التقنية المتخصصة بدوره إلى ضعف المردودية الانتاجية في مقابل ضخامة الجهاز الإداري الذي أصبح غير قادر على التسيير واتخاذ القرارات، فلقد تم تنفيذ مشروع إعادة الهيكلة في ظرف زمني قصير نسبيا دون أن يتم تهيئة الظروف الملائمة لانطلاقة على أسس صلبة كتوفير الاطارات والمقرات والتجهيزات اللازمة ومشاريع الاستثمار والبحث العلمي مما ضاعف من أعباء تلك المؤسسات المهيكلة وجعلها تغرق في الديون التي تجاوزت التي تبدأ بصدور مبدأ استقلالية المؤسسات الاقتصادية425 مليار دينار جزائري بحلول سنة 1992 التي لم تتجسد واقعيا بسبب الارتباط المركزي وهو ما أدى الى ظهور وانتشار المركزية البيروقراطية التي تعرقل نشاطات المؤسسات وتقتل روح الابداع والافراط في الاتكالية[1].

[1] حربي سميرة، مهدية هامل، **"التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر"**، جامعة الطارف، ص ص. 1 – 10.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

دخلت الجزائر سنة 1986 بعدما دفع انهيار الأسعار النفطية إلى نشوء أزمة اقتصادية اجتماعية داخلية حادة برزت في شكل اختلالات هيكلية عميقة كشفت بوضوح عن فشل الإستراتيجية الاقتصادية المنتهجة خلال فترة التسيير الاشتراكي أين كان تدارك الإنفاق باستخدام عوائد الصادرات النفطية المرتفعة.

وأبرز الاختلالات في هذه المرحلة ما يلي:[1]

- انهيار الاستراتيجيات الصناعية من خلال نقص الطاقة الإنتاجية.
- ضعف تغطية الواردات بعوائد الصادرات خارج المحروقات وهذا يعكس ضعف القدرة التنافسية لمنتجات قطاع الصناعة الجزائرية.
- تبعية غذائية تقدر ب 87% وهذا يدل على تسجيل معدلات جد منخفضة في القطاع الزراعي.
- تبعية مفرطة للاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات حيث يساهم بنسبة 97 % من الإيرادات.

وبذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإصلاحات الذاتية كان من أهمها إصلاح النظام المالي والنقدي والإصلاح المؤسساتي من خلال إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية بمنحها الاستقلالية المالية والتسيير الذاتي.

وتجسدت هذه الإصلاحات من خلال قانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقروض، وقانون88-01 الصادر في جانفي 1988 الذي منح الاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية لكن هذه التدابير عجزت عن معالجة الخلل الاقتصادي، وأمام هذا العجز الذاتي توجهت

[1] ليلى ميهوبي، ***أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة التشغيلية في الجزائر*** (جامعة أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص. 27 - 28.

الجزائر إلى المؤسسات المالية العالمية بغية إعادة التوازنات وإحلال الاستقرار عن طريق مجموعة برامج مفروضة بشروط خدمة لصالح المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي).

أولا: اتفاقيات الاستعداد الانتمائي:

1- **اتفاق 30 ماي 1989 (Stand-By 1):** تضمن ما يلي:[1]

تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة وعلى ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.

- **النتائج النقدية والمالية المحققة لسير هذا الاتفاق:**

لقد انجر عن هذا الاتفاق عدة تطورات منها:[2] نمو الكتلة النقدية M_2 بين1989 و1990 بنسبة 11.32% في حين لم يتغير الناتج الداخلي الإجمالي سوى بمعدل 0.80% فقط، وهو ما يبين الفجوة بين المؤشرات النقدية المؤشرات العينية، مما يوحي

[1] زوين إيمان، ***دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية- دراسة حالة الجزائر***- (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2010)، ص. 90، 91.

[2] عنتر بوتيارة، **"تقييم الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2012) مع قراءة استشرافية آفاق 2017"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، م.28، ع.2، ص ص. 1 - 17.

بوجود كتلة نقدية بدون مقابل يساعد على بروز اختناقات تضخمية، كما تم تسجيل خلال سنة 1990 المؤشرات التالية:

- ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد ب 18%.
- سلبية معادل الفائدة الحقيقي، إذ عرف معدل التضخم بمؤشرات أسعار المستهلك ارتفاعا ملحوظا.

2-اتفاق 03 جوان 1991(Stand-By 2): تضمن ما يلي:[1]

هو ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991 وجاء ليستكمل تطبيق برامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.

- **النتائج النقدية والمالية المحققة لسير هذا الاتفاق:**[2]

عند تطبيق هذا الاتفاق اتسم الوضع بتوسع العجز في ميزان رؤوس الأموال الذي وصل 1.23 مليار دولار أمريكي واستمرار انزلاق الدينار حيث وصل 01 دولار أمريكي إلى 18.5 دج بعد ما كان 1 دولار أمريكي يعادل 9 دج سنة 1990 فقط، الأمر الذي أدى بالمؤشرات النقدية والمالية على أن تكون على الوضع التالي:

- استمرار سلبية الفائدة.
- توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.95%.

[1] زوين، **مرجع سابق**، ص، 91.
[2] بوتنارة، **مرجع سابق**، ص. 82.

- نمو الكتلة النقدية (M_2^*) بـ 20.33 %سنة 1991، و13.76% سنة 1992، بعد ما كان 11.3 %سنة 1990.
- تراجع معدل السيولة إلى 48.16% سنة 1991 بعد ما كان 61.86% سنة 1990.
- استمرار ارتفاع معدل التضخم حيث وصل إلى 25.8% سنة 1991.

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي: تتضمن ما يلي: [1]

تمثلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل 1994 في بلوغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما مقداره 25 مليار دولار، أما خدمة الدين (مبلغ خدمة الدين / قيمة الصادرات) وصلت إلى 82.2%، وكان لارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض قيمة إيرادات الصادرات (المحروقات) أثر مباشر على احتياطيات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت في نهاية سنة 1993 بحوالي 1.5 مليار دولار. وقدر معدل التضخم سنة 1993 ب 20.5%، أما عجز الميزانية فبلغ 8.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ومن الجانب الاجتماعي سجل معدل البطالة ما يقارب 25 % من القوة العاملة (1.5 مليون عاطل).

1-برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994-1995):

يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي (STAND By 3) إلى استعادة النمو الاقتصادي، والتحكم في البطالة والتضخم، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية. ويتضمن هذا البرنامج الشروط التالية: [2]

---

* **M_2** :هي الودائع قصيرة الأجل في البنوك وبعض صناديق أسواق المال، والإيداعات الادخارية في البنوك ومكاتب البريد، كما يشمل M2 كل شيء في M1 ، ويضاف إليها حسابات التوفير وحسابات سوق المال والصناديق المشتركة لصناديق أسواق المال.

[1] زوين، ***مرجع سابق***، ص. 91.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 91، 92.

- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية (الأدوية، المياه الصالحة للشرب) مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات: الفرينة، السميد، الحليب.
- تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40.17% (36دينار مقابل دولار واحد) في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار.
- ضغط عجز الميزانية إلى 0.3% من الناتج المحلى الخام خلال فترة البرنامج، وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية (التطهير المالي).
- تحرير التجارة الخارجية.

- **النتائج النقدية والمالية المحققة لسير هذا الاتفاق:** هي كالتالي[1]

- ارتفاع نسبة السلع المحرر أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك.
- حقق الناتج المحلي الحقيقي نموا سلبيا بمعدل 0.4% سنة 1994 مقارنة بمعدل النمو المقدر في البرنامج بـ 3%.
- انخفاض العجز الكلي في الميزانية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.4% مقابل 5.7% المقدرة في البرنامج.
- تمكن الحكومة من تخفيف مديونياتها اتجاه الجهاز المصرفي بمبلغ 22 مليار دج.
- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% عام 1994 وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة كما تم فرض 25% كمعدل احتياطي إلزامي على الودائع بالعملة الوطنية، كما باشرت الخزينة إصدار سندات بأسعار فائدة تبلغ 16.5%.
- الإعلان عن إقامة سوق الصرف–ما بين البنوك–في ديسمبر 1995.

[1] بوتنارة، **مرجع سابق**، ص. 82.

2-**برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998):** مضمونه كالآتي:[1]

يهدف برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات، تخفيض التضخم إلى 10.3%، تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 مقابل 1995، التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل 2.8% خلال 1994-1995. كما يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكملة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.

أ. **الإجراءات ذات طابع الاستقرار**[2]:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض.
- تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل لتتحدد وفق قوى السوق.
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي، وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة (تقليص اليد العاملة في الوظيف العمومي، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية...)، وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.
- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية في التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول.

[1] زوين، ***مرجع سابق***، ص. 91.

[2] **المرجع نفسه**. ص.92

ب. الإجراءات ذات الطابع الهيكلي: هي كالتالي:[1]

تهدف هذه الإجراءات إلى بعث النمو الاقتصادي ويمكن تحديدها فيما يلي:

- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين (الأمر 22/95).
- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض عن التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات).
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عملية الخوصصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.
- تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات (les holding) لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية هذه القطاعات.
- إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.
- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار للشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة تبادل حر.

بعد تدخل صندوق النقد الدولي أدى ذلك–نسبيا–إلى إعادة التوازن في الاقتصاد الجزائري، ومن بين الآثار الإيجابيةٌ على مستوى أهم المؤشرات الاقتصادية: ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى انخفاض معدل التضخم، أما وعن الآثار السلبية فقد تمثلت في ارتفاع معدل البطالة وانخفاض قيمة العملة الوطنيةٌ، ما أدى إلى تدهور القدرة الشرائيةٌ وانخفاض المستوى المعيشي لغالبية أفراد المجتمع[2].

[1] المكان نفسه.

[2] عباس صوريا، قادوري نادية، ***أثر تخل صندوق النقد الدولي على السياسة الاقتصادية للجزائر خلال (1989-2014)***(جامعة مولود معمري–تيزي وزو–كلية لحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)، ص.75.

الفصل الأول: لمحة حول الاقتصاد الجزائري

خلاصة الفصل:

نصل في نهاية هذا الفصل إلى أن الاقتصاد الجزائري ككل اقتصاد له إمكاناته كما له خاصياته وخصائصه التي تميزه عن غيره من الاقتصاديات، أما عن خصائصه فتتمثل في كونه اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى باعتماده على قطاع المحروقات وعائداته في إدارة وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية وغيرها. إلى جانب اعتماد اغلب سياساته الاقتصادية على إدارة وتسيير أزمة المديونية التي يعاني منها منذ عقود، وكذلك تفشي ظاهرة الفساد بشكل سلبي امتد تأثيره إلى النشاط الاقتصادي ومجالاته. أما عن إمكاناته؛ فتتميز بالتنوع مع الوفرة، من موارد طبيعية وبشرية ومالية مختلفة.

لقد مر الاقتصاد الجزائري منذ استقلال الجزائر 1962 بمراحل ميزتها العديد من المخططات التنموية والإصلاحات الاقتصادية، ففي مطلع الاستقلال كانت المرحلة آنذاك تقتضي تبني النهج الاشتراكي، كتوجه من لبناء الدولة ومنه بناء اقتصادها وتنميتها، فتضمنت العديد من المخططات الاقتصادية في ظل التخطيط المركزي بهدف بناء قاعدة اقتصادية صناعية. مع مطلع 1989 ومع حدوث الأزمة العالمية التي مست قطاع المحروقات، وذلك بتراجع أسعار النفط من جهة، والتوجه نحو الانفتاح السياسي من جهة أخرى، كل ذلك أدى إلى العديد من الإصلاحات الاقتصادية إلى غاية أواخر التسعينات، وذلك في إطار اقتصاد السوق، هذه الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية؛ أغلبها إصلاحات في إطار مشروطية صندوق النقد الدولي، وأخرى ذاتية أشرفت عليها الحكومة الجزائرية.

مع هذا، وبالرغم من التحسن النسبي الملحوظ، فإن ذلك لم يساهم بالقدر الكافي في استقرار وتعافي البيئة الاقتصادية بشكل كبير، وذلك راجع لعدة أسباب منها الاختيارات

التنموية الاقتصادية المتناقضة، والآثار السلبية الناجمة عنها في المراحل التي تلتها خصوصا مع مطلع الألفية، لتشهد هذه الأخيرة مرحلة جديدة ميزتها ما يعرف بمخططات الإنعاش الاقتصادي.

الفصل الثاني

سياسات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري العديد من الأزمات والمشاكل، كانت بمثابة تحديات كبرى، خصوصا أمام تعافيه من أجل دخوله في مرحلة التنمية ورهانات تحقيقها بكل أبعادها، ولتدارك ذلك فقد عملت الحكومة الجزائرية بتعاقبها مع مطلع الألفية إلى اليوم، على اتخاذ جملة من البرامج والمخططات التي تصب مجملها فيما يطلق عليه بسياسات الإنعاش الاقتصادي.

خلال هذا الفصل سيتم تناول ما يلي:

- **المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول سياسات الانعاش الاقتصادي**
  - المطلب الأول: مفهوم وخصائص سياسات الانعاش الاقتصادي
  - المطلب الثاني: وسائل تنفيذ سياسات الإنعاش الاقتصادي
  - المطلب الثالث: الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي
- **المبحث الثاني: أهم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**
  - المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2004
  - المطلب الثاني: برنامج دعم النمو 2005-2009
  - المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو 2010-2014
  - المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو 2015-2019

الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول سياسات الانعاش الاقتصادي

سيتضمن هذا المبحث الجانب المفاهيمي المتعلق بسياسات الإنعاش الاقتصادي، مع محاولة الإحاطة بالمفاهيم الأساسية ذات الصلة والعلاقة بهذا المفهوم من جهة، والتي من شأنها أن توضيح وفهم ما سيتم تناوله في المبحث الذي يليه من جهة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص سياسات الانعاش الاقتصادي

- **مفهوم سياسات الإنعاش الاقتصادي**

هناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم سياسات الإنعاش الاقتصادي، وهذا لعدة اعتبارات وخلفيات فكرية وعلمية للباحثين، لذلك سنتناول جملة من التعريفات التي تركز بشكل كبير على الجانب الاصطلاحي للمفهوم، إلى جانب المفاهيم المتعلقة به.

يعرفها قاموس Larousse الفرنسي على أنها سياسة اقتصادية دورية تهدف إلى إنعاش اقتصاد بلد ما أو منطقة عملة عندما لا يتم استغلال طاقتها الإنتاجية. والغرض من ذلك هو تعزيز النمو لمكافحة البطالة. فهي السياسة المصممة لإعطاء دفعة جديدة للنشاط الاقتصادي في مرحلة التباطؤ أو الركود.

يعرفها القاموس نفسه: سياسة الإنعاش، والمعروفة أيضًا باسم خطة الانعاش، هي سياسة اقتصادية ظرفية تهدف إلى تعزيز النمو. هذا هو عكس سياسة التقشف أو الصرامة. ضخ القوة الشرائية في الاقتصاد. لتنشيط الطلب العام الذي يحل محل الطلب الخاص الذي يعتبر غير كاف في فترة تدني معدل النمو الاقتصادي او حالة الركود[1].

[1] طرشي مبروك، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018)، ص. 12.

- هي إحدى وسائل السياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة لعلاج حالات الركود الاقتصادي، وهي سياسة ظرفية تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزاناتية، بحيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب عن طريق زيادة الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري قصد تحفيز الإنتاج وامتصاص البطالة، كما يمكن أن تكون بمثابة سياسة إنعاش مادام الغرض منها كذلك دعم النشاط الاقتصادي إلا ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي. كما يمكن اعتبارها سياسة إنفاقية تهدف إلى تحريك الطلب الفعال من خلال الرفع من الرفع من النفقات العامة، أو التخفيضات الضريبية مما يؤدي إلى إحداث أثر المضاعف والذي يساهم بدوره في تحريك معدلات النمو بنسب مقبولة.[1]
- وتعتبر سياسة الميزانية إحدى أهم وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي، التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة. كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض) بمعنى مختلف نسبيا عن سياسة جانب التي يدافع عنها الليبراليون الجدد بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض بدلا من الطلب، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي[2].

[1] عمر دلال فؤاد، مطاي عبد القادر، **"الآثار الاقتصادية لسياسات الإنعاش الاقتصادية من خلال نموذج التوازن العام: حالة الاقتصاد الجزائري"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، م 17، ع 26 (جوان 2021)، ص ص. 1 – 20.

[2] طرشي مبروك، ***مرجع سابق***، ص. 12-13.

- من خلال التعريفات السابقة يمكن القول إن سياسات الإنعاش الاقتصادي هي سياسات أغلبها يأخذ شكل برامج أو مخططات تتعلق أكثر بجانب الميزانية العامة، تشرف الحكومة على اتخاذها وتنفيذها، ما يميزها هو الظرفية كما أنها مرتبطة بزمن محدد إما لتجاوز أزمة ما أو علاج خلل اقتصادي. ويتقاطع هذا النوع من السياسات مع السياسات المالية والنقدية من حيث الأدوات التي تتمحور جلها حول الميزانية العامة من إيرادات ومدفوعات وغيرها. أما أهدافها وخصائصها فتتماشى مع الإمكانات والموارد المالية والنقدية من جهة، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الظرف والزمن التي أتت فيه من جهة أخرى.

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ سياسات الإنعاش الاقتصادي

إن إمكانية تنفيذ سياسات الإنعاش الاقتصادي من طرف الدولة تكون في الغالب على نوعين من الوسائل في ذلك، أما في العادة وللقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال اتباع سياسة مالية محددة أو سياسة نقدية أو الاثنين معا. أما عن الوسيلتين فهما:[1]

أولا: وسائل تنفيذ سياسة الإنعاش بواسطة الطلب:

وذلك عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة أو تلك المتعقلة بدعم السلع ذات الاستهلاك الواسع وغيرها كم أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح وبالتالي تحفيز الطلب.

[1] بن خليفة مريم، بايشي فاطمة، ***انعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل فيي الجزائر***، أطروحة ماستر (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير،2017/2016)، ص. 08.

- الانفاق العمومي الكلي "الاستهلاكي والاستثماري" الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة لا سيما في مجال البنى التحتية كحل مؤقت لمشكلة البطالة التي تمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل العاطلين عن العمل.
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم تحفيز الاستهلاك وتحريك عملة الاقتصاد وانعاشه

الشكل-01-: يوضح سياسة الإنعاش الاقتصادي عن بواسطة الطلب

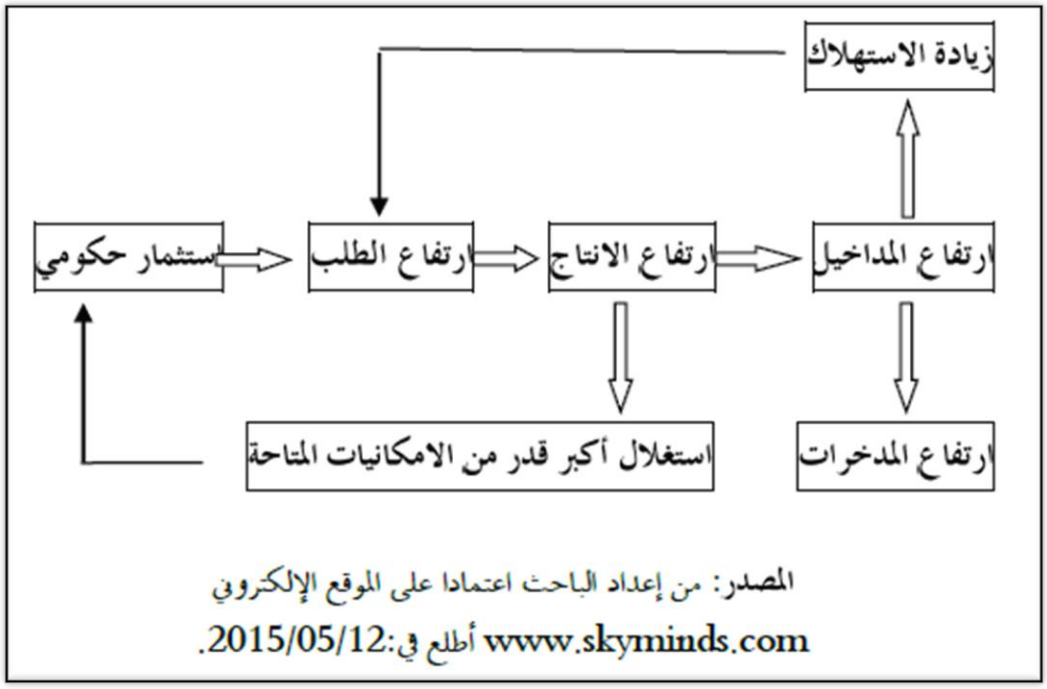

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الموقع الإلكتروني
www.skyminds.com أطلع في:2015/05/12.

المصدر: سعودي محمد، "أثر الانفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي2015/200"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، م.5 (2016)، ص ص. 49 – 65.

ثانيا: وسائل تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي بواسطة العرض:

تهدف إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة وأكثر جاذبية ومن أجل تدخل الدولة بواسطة وسيلتين رئيستين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.
- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار، وتوسيع نشاطها مثل شبكات النقل والاتصالات وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة.

كما تتعلق وسائل الإنعاش الاقتصادي وبشكل أكبر بنوعين من السياسات العامة، هما:[1]

1- **السياسات المالية:** توزع الحكومة كلاّ من: الضرائب، وتوزيع جهات الإنفاق الحكومي وطريقة التحكم في الدين العام، وفائض الدخل.

2- **السياسات النقدية:** يتخذها البنك المركزي للدولة، قصد تحسين الاقتصاد والحد من التغيرات الدورية له، بحيث تحدد هذه السياسة حجم المعروضات النقدية، الذي يؤثر مباشرة على أسعار الفائدة، فيتم تعديلها، أو بيع السندات الحكومية، وتغيير الاحتياطي للبنوك، أي المبلغ المطلوب منها الاحتفاظ به في الخزنة. أما الأدوات المستعملة في ذلك هي: سعر الفائدة، الاحتياطي النقدي، عمليات السوق المفتوحة.

[1] طرشي مبروك، ***مرجع سابق***، ص. 17- 18- 19- 20.

الشكل-02-: يوضح سياسة الإنعاش الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية

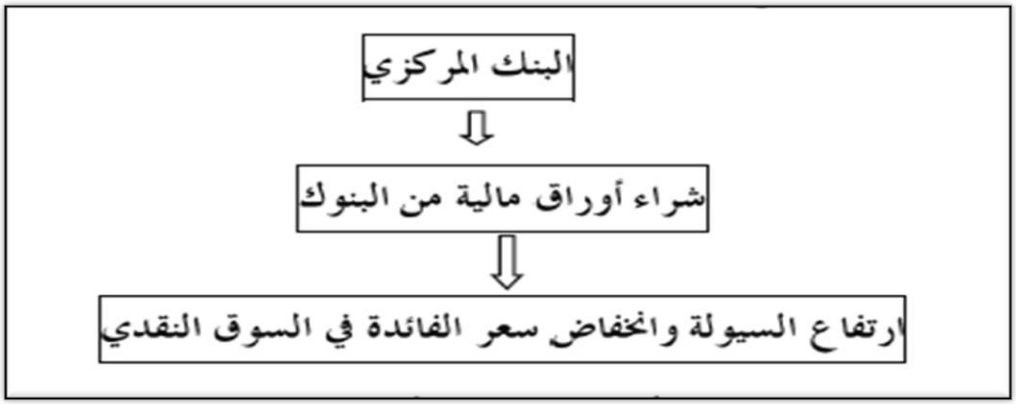

المصدر: سعودي محمد، "أثر الانفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي2015/200"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، م.5 (2016)، ص ص. 49 – 65.

المطلب الثالث: الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

ليس هناك شروط بعينها ثابتة تفيد بعملية تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، كما لا تضمن فعالية نتائجها، فكل هذا يرجع لطبيعة الأزمة التي يشهدها ذلك البلد، إلى جانب الإمكانات المالية والنقدية التي يملكها، وكذا درجة التنظيم والمأسسة. فبالنسبة للكينزيين على سبيل المثال، ولكي تكون سياسة الإنعاش فعالة، لابد من توفر بعض الشروط العامة والأساسية، لاسيما ما يلي:[1]

- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب.
- ألا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة

[1]طرشي مبروك، ***المرجع نفسه***، ص. 21.

ضعيفا؛ كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا.

- ألا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري.
- يجب ألا تجنح المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة (لتلبية الطلب الإضافي).

وعليه، "يمكن اختصار كل ذلك بالقول إن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي PIB effectif، بدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام، يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامن PIB potentiel، والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية. وتبعا لذلك، يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما، أو ما يسمى بفجوة أوكنOkun ." [1]

لكن بغض النظر عن الطروحات النظرية ومقاربتها فإن الاشكال المطروح، على المستوى السياسي الحكومي، يدور حول تمويل سياسة الإنعاش، أي بعجز الميزانية الناتج عن تطبيق هذه السياسة، ومستواه، وتداعياته الحاضرة والمستقبلية. لذلك، فعلى المستوى العملي لا يتعلق فقط الأمر حول مدى فعالية سياسة الإنعاش، وإنما أيضا قدرتها على مواجهة كلفتها المستقبلية خاصة، أي الدين العمومي المتراكم وآثاره على النشاط الاقتصادي وعلى المالية العمومية، وحتى على مستقبل الأجيال القادمة[2].

كما تشير عدة دراسات (المتعلقة أساسا بالبلدان المصنعة) إلى أن استعمال سياسة ميزانياتية توسعية لا تقوم بإخراج الاقتصاد من الركود دائما، خصوصا إذا كانت المديونية

[1] محمد مسعي، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث، ع.10، (2010)، ص ص. 147 – 160.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص. 147 – 160.

العمومية مرتفعة، فالزيادة في عجز الميزانية قد يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك الخاصين، ما يلغي أثر الزيادة في النفقات العمومية (أو تخفيض الضرائب) على الطلب الإجمالي. في المقابل، فتخفيض عجز الميزانية قد يسرع النمو إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة بصفة كبيرة[1].

[1] ***المكان نفسه.***

الفصل الثاني: سياسات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: أهم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم البرامج والمخططات التي تدخل ضمن سياسات الإنعاش الاقتصادي التي مر الاقتصاد الجزائري، خصوصا مع مطلع الألفية إلى غاية 2019، مع تناول أهم الدوافع والأهداف التي تقف وراء كل برنامج، إلى جانب شيء من التفصيل في مضامين هذا الأخير والنتائج المترتبة عنه على مستوى الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2000-2004

أولا: دوافع وأهداف تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي:

1-الدوافع: وهي كالتالي:[1]

- ضعف معدلات النمو الاقتصادية المسجلة المصحوبة بانخفاض معدل استخدام الموارد والطاقات المتاحة للجهاز الإنتاجي أدى إلى اقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية رفع الطلب الداخلي ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي.
- ارتفاع نسبة البطالة الذي تزامن مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، إذ ارتفع المعدل من 9,7 % سنة 1985 إلى 21,4%سنة 1987 أي بزيادة قدرها 11,7 نقطة مئوية ثم عرفت هذه النسبة تراجعا طفيفا سنة 1989 حيث وصل المعدل إلى 18,1% ، وابتداء من سنة 1990 شهدت نسبة البطالة تطورا منتظما إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها منذ سنة 1966 حيث وصلت إلى 29,8 %سنة 2000.

[1] نبيل بوفليح، **"دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2004)"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع.9 (2013)، ص ص. 42 – 53.

2-الأهداف:

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي: [1]

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

مما سبق يمكن القول إن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

ثانيا: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي

يعد مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في شهر أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية قدرها 525مليار دج موزعة على طول الفترة (2001-2004)، بنسب متفاوتة، وتبلغ القيمة الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجاً ضخماً قياسياً باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000، والمقدر ب 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها مع بداية تحسن وضعية هذه الأخيرة قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 42 – 53.

[2] خديجة حساين دواجي، ***دراسة إحصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة "2001-2014"*** (جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015/2014)، ص.24.

كما قد تم استخدام أداتين رئيستين في تنفيذ هذا البرنامج هما:[1]

1-**أداة الانفاق:** تمثلت نفقات التجهيز التي تضمنها البرنامج، غير أنه وللتدقيق أكثر فإن حجمها من مجموع ما تضمنته الميزانية من نفقات التجهيز لا يشكل سوى3/1، وبالتالي فإن أية نتائج مترتبة عن البرنامج لا يمكن ارجاعها بالضرورة له ولكن لتلك النفقات مجتمعة. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج متوسط الأجل يشمل أربع سنوات، تمتد من سنة2001 إلى سنة 2004خصص له غلافا ماليا قدره 525 مليار دولار دينار، موزع على أربع قطاعات هي:

أ. الأشغال الكبرى: بمبلغ قدره 210.5 مليار دج، بنسبة 40.1% من المبلغ الإجمالي

ب.تنمية محلية وبشرية: بمبلغ قدره 204.2 مليار دج، بنسبة 38.9% من المبلغ الإجمالي.

ت.دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري: بمبلغ قدره 45.0 مليار دج، وبنسبة 8.6%من المبلغ الإجمالي.

ث.دعم الاصلاحات: بمبلغ 45.0 مليار دج، بنسبة 8.6% من المبلغ الإجمالي.

2-أداة التحفيز الجبائي:

لقد تنوعت السياسات المرافقة لتطبيق البرنامج والهادفة إلى تطبيقه في ظل ظروف مشجعه على النهوض بالاقتصاد الوطني وهي:

- تنويع مصادر الإيرادات العامة لميزانية الدولة من خلال الرفع من فعالية الإدارة الضريبية.

[1] سعودي، ***مرجع سابق***، ص ص. 42- 65.

- تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية واستكمالها، إما بخوصصتها أو بفتح رأسمالها للشركات الأجانب.
- إصلاح القطاع المصرفي عن طريق اللجوء إلى فتح رأسمال العديد من البنوك العمومية.
- إعداد قانون جديد متعلق بالاستثمار من أجل تحسين المناخ الملائم له.

ثالثا: خصائص برنامج الإنعاش الاقتصادي

لهذا البرنامج مجموعة من الخصائص والتي بدورها تميزه عن غيره من البرامج القادمة، والمتبناة في إطار تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، وهي:[1]

- له مدة محددة بدقة بداية ونهاية، يبدأ سنة 2001 وينتهي بنهاية 2004 على مدى (04) سنوات، بخلاف بقية البرامج غير محددة المدة.
- لا يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات، ولا يتنافى مع فكرة دخولنا في اقتصاد السوق وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- لا ينبغي أن ينظر إلى هذا البرنامج على أنه تغيير للاتجاه، أو على أنه عمل مرتجل تم الأخذ به على عجل للتنصل من تهمة الجمود.
- يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمثابة برنامج استثنائي.

[1] بن أحمد لخضر، لباز الأمين، "**الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001–2010)** –"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية–، م.20، ع.1، ص ص. 86 – 107.

- خصص لهذا البرنامج حساب تخصيص خاص تحت رقم (302/108) يفتح في كتابات أمين الخزينة العمومية وأمناء الخزينة للولاية تحت عنوان:" حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي".
- اعتمادات الدفع الخاصة بهذه المشاريع التي خصصت في إطاره، لا تلغي ولا تغلق في نهاية السنة بل تضاف إلى اعتمادات السنة المقبلة، وهو ما يختلف عن البرامج الأخرى، ولا يمكن تحويلها إلى مشروع آخر في السنة الموالية.

رابعا: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

إن تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من حيث الآثار التي أحدثها على مستوى النشاط الاقتصادي سيعتمد على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف التي أنشأ لأجلها والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، تخفيض نسبة البطالة وكبح ظاهرة التضخم، هي:[1]

1-**الأثر على النمو الاقتصادي:** وبما أن العمل على رفع معدل النمو الاقتصادي واستدامته يعتبر الهدف الأساسي للبرنامج وعلى العموم فقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة والجدول التالي يوضح لنا هذه النتائج:

[1] بشيكر عادل، "**دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)**"، Revue d'économie et de statistique appliquée، م.13، ع.1 (31-12-2016)، ص ص. 17 – 34.

الجدول رقم-05-: قيم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 – 2004.

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.1	4.7	6.9	5.2
عجز/فائض الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي	0.6	0.1	3.53	6.9
عجز/فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي	11.7	12.9	13.08	13.1
معدل التضخم	4.2	1.4	2.6	3.6
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS

ملاحظة: النسب بين قوسين تعني العجز، وبدونها تعني فائض

2-**كبح ظاهرة التضخم:** من خلال النتائج الخاصة بمعدلات التضخم للفترة 2001-2004، نلاحظ انخفاض في معدل التضخم في سنة 2002 حيث سجل أقل نسبة بلغت 1,4 % مقارنة بسنة 2001حيث بلغ 4,2 %، ليعرف بعد ذلك ارتفاع يصل إلى 3,6% سنة 2004 وهذا بسبب الضغط المتصاعد على مستوى الأسعار وتزايد استعمال قدرات الإنتاج الداخلية وعلى العكس من ذلك فان تكلفة الاستيراد ارتفعت بسبب انخفاض معدل الصرف، وهو ما أدى في النهاية إلى ارتفاع نسبة التضخم.

3-**الأثر على التشغيل:** نظرا للارتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة البطالة ظهر توجه واضح لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، للتركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، حيث كانت النتائج الفعلية التي أفرزها البرنامج، من خلال التقارير المتعلقة بهذا الشأن وأهمها التقرير الخاص بالدورة العادية العامة السادسة والعشرين للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(CNES) الخاصة بالسداسي الثاني من سنة 2004 ،فإن الإحصائيات

التي أوردتها والمقدمة من طرف مندوب الإنعاش الاقتصادي، فيما يخص عدد مناصب الشغل قد فاقت التوقعات وهي ملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم-06-: حجم مناصب الشغل الفعلية المحققة خلال 2001-2004

مجموع مناصب الشغل المنشأة	%	مناصب دائمة	%	مناصب مؤقتة	%
775632	100	479340	61.8	296292	38.2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعيCNES ، تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2004، ص 11

ما يلاحظ من خلال تنفيذ هذا البرنامج ونتائجه أن هناك تحسن سجلته معظم المؤشرات الاقتصادية خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والمتمثل في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة والفقر واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، تبين أن هذا البرنامج قد ساهم إلى حد بعيد في استعادة هذه التوازنات، غير أن هذا جاء نتيجة الاعتماد على بعض القطاعات والتي يرتبط مستوى أداؤها بعوامل خارجية وظرفية كقطاع المحروقات و قطاع البناء والأشغال العمومية، ولم تسجل مشاركة القطاع الصناعي الذي يعد القطاع الرئيسي القادر على تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة وهذا بالنظر للمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.[1]

أما عن النتائج الاقتصادية والمالية ما يلي:[2]

[1] بشيكر، ***المرجع نفسه***، ص ص. 17 – 34.

[2] ساعو باية، ***الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع آفاق***، (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008-2009)، ص.156.

- خلال سنوات 2000-2004 تعزز النمو، وتسارعت وتيرته في الفترة الممتدة ما بين 2001 (ربح درجتين أو أكثر في السنة خاصة في السنوات الأخيرة لتبلغ 6.8% في سنة 2003)، وتحسنت نوعيته لاسيما في القطاع الفلاحي وقطاع المحروقات، وقطاع البناء، ويبقى النمو الصناعي وحده غير كاف ودون المستوى المطلوب.
- وبالنسبة للاستثمار فقد بلغ 3700 مليار دج خلال المرحلة 1999-2003، إذا اقتصرنا على حساب الأحجام المسجلة رسميا فقط، و5000 مليار دج وهذا وفق المحاسبين الوطنيين، أي 12,5 مليار دولار في السنة، وإذا كان دور الدولة مهيمنا في هذا بنسبة 60% من المجموع، فان ذلك لا يمنع ذكر دور المؤسسات ودور النشاط الاستثماري الخارجي في تعزيز النمو الاقتصادي (I DE) .
- توسيع المساعدة الممنوحة للمؤسسات والمستثمرات الفلاحية تحت أشكال متعددة لدعم الاستثمار والتشغيل. ودعمت المساعدة الجبائية الممنوحة للمؤسسات وأصبحت أكثر وأفضل استهدافا منذ صدور قانون أوت 2001 المتعلق بالاستثمار، وتنوعت المساعدة المالية (بمقدار 80 مليار دج في السنة أي ما يعادل مليار دولار)

المطلب الثاني: برنامج دعم النمو 2005-2009

أولا: دوافع وأهداف تنفيذ برنامج دعم النمو

1. الدوافع: وهي كالتالي[1]

البرنامج التكميلي لدعم النمو (P.C.S.C) هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07افريل 2005 المتعلق بالفترة2005-2009، في إطار مواصلة استراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت

[1]باشوش حميد، ***المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة طريق السيار شرق-غرب***، (جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011/2010)، ص.58.

نع الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 وذلك بعد بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة.

وقدتم تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة لهذا البرنامج قردت بحوالي 4203 مليار دج، أي ما يقارب 55 مليار دولار، وزعت على خمسة أبواب رئيسية كل باب يتضمن بما يتوافق مع الدراسة التي قامت بها الحكومة قبل إطلاق البرنامج، وتتمثل في الأهداف.

2. الأهداف: وهي[1]

- تحسين ظروف معيشة السكان، وخصص لهذا لمحور 1908.5 مليار دج.
- تطوير المنشآت الأساسية، وخصص له قيمة 1703.5 دج
- دعم التنمية الاقتصادية، وخصص لهذا لمحور 337.2 مليار دج.
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، وقد خصص لهذا المحور 203.9مليار دج
- تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال، وخصص له حوالي 20 مليار دج.

ثانيا: مضمون برنامج دعم النمو[2]

لقد بلغت المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبالغ جد ضخمة، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 377 مليار دج، والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج، بالإضافة الى برنامج تكميلي موجه لامتصاص السكن الهش ب 270000وحدة سكنية بمبلغ 800 مليار دج، وحوالي200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية من خلال الزيارات التفقدية للسيد الرئيس عبر 16 ولاية، زيادة على مبالغ إعادة

[1] المكان نفسه.

[2] بشيكر، **مرجع سابق**، ص ص. 17 – 34.

التقييم للمشاريع قيد الإنجاز التي تدخل ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و المقدرة ب 1071 مليار دج.

وقد تم تقسيم النفقات المخصصة ضمن البرنامج بين القطاعات على الترتيب الآتي:

- تحسين ظروف معيشة السكان: 45.50%
- تطوير الهياكل القاعدية: 40.50%
- دعم التنمية الاقتصادية: 8.00%
- تطوير الخدمة العمومية: 4.80%
- تطوير التكنولوجيات: 1.20%

ثالثا: خصائص برنامج دعم النمو

يتميز البرنامج التكميلي لدعم النمو عن بقية البرامج ب:[1]

- مدته محددة بدقة من بدايته إلى نهايته.
- يمتد البرنامج على مدة متوسطة تسمح بمراجعة البرنامج وتصحيح الأخطاء (خمس سنوات من 2005-2009.
- يتكامل مع البرامج المحلية والجهوية ولا يتفرد بأهدافه عن بقية البرامج المرافقة.
- يعتبر برنامج واسع النطاق ينتظر منه تجسيد اختيارات تنموية كبرى ذات صفة أكثر عمقا وتأثيرا.
- يولي اهتمام كبير للحاجيات المستعجلة ويرتب الأولويات خاصة في مجال التشغيل والسكن والتزود بالماء الشروب والتطهير والتوصيل بشبكات الكهرباء والغاز الطبيعي وفك العزلة، ووسائل الاتصال والنقل إلى غير ذلك.

[1] بن أحمد، لباز، **مرجع سابق**، ص ص. 86 – 107.

- جاء هذا البرنامج وقد وجد أمامه أرضية صلبة حضرها له البرنامج الذي سبقه، فكان عبارة عن مواصلة لأهداف مسطرة من قبل مع تحديد الأولويات.
- تستطيع الإطارات المحلية سواء كانوا منتخبين أو ولاة أن يحددوا الأولويات حسب طبيعة المنطقة، واقتراحها على السلطات الوصية لإدخالها في إطار البرنامج مع مراعاة خصوصية البرنامج وأهدافه الكلية وما ينتظر منه من أهداف.

رابعا: نتائج البرنامج دعم النمو

من بين النتائج المتعلقة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو والتي مست مختلف القطاعات أتت كالتالي:[1]

1-السكن: بلغت مجموع السكنات المنجزة خلال فترة البرنامج 1.045.269 سكن موزعة على مختلف الصيغ) العمومي الإيجاري، الاجتماعي التساهمي، الريفي، البيع بالإيجار، الترقوي، البناء الذاتي) ، وبذلك عرفت الجزائر من خلال تطبيق هذا البرنامج قفزة نوعية من ناحية السكن.

2-التربية الوطنية : تم انجاز 6058 مؤسسة منها : 379 ثانوية، 1013 إكمالية، 1800 ابتدائية، 358 داخلية، 250 مطاعم مدرسية ونصف الداخلي، مع العلم أن هذا الإنجاز مضاف إليه المشاريع التي كانت قيد الإنجاز و تدخل ضمن البرنامج السابق، لكن تمويلها من خلال إعادات التقييم الخاصة برخص البرنامج تدخل ضمن هذا البرنامج، وبالتالي يمكن القول أن هذا القطاع أيضا من خلال المشاريع الخاصة به و المنجزة، عرف تطورا ملحوظا في هذه الفترة و خاصة البنية المؤسساتية و تقريب المؤسسات التربوية للمتمدرسين خاصة أصحاب المناطق المعزولة لتحسين ظروف التمدرس.

[1] بشيكر، **مرجع سابق**، ص ص. 17 – 34.

3-**التكوين المهني**: أُنجز 388 مركز تابع لهذا القطاع منه: 11 معهد للتكوين المهني، 103 مراكز للتكوين، 116 ملحقات، 158 داخليات، وبالتالي يمكن القول في هذا الشأن أن هذا القطاع له دور كبير في تكوين اليد العاملة المؤهلة في جميع الميادين، والتي تساهم في إنعاش مختلف القطاعات وخاصة الصناعة والفلاحة.

4-**التعليم العالي**: أُنجز 351020 مقعد بيداغوجي، بالإضافة إلى 202814 سرير و149 مطعم جامعي، وهذا من خلال السياسة المتبعة من طرف الدولة من أجل تقريب الجامعة حيث في هذا الشأن تم إنشاء مراكز جامعية في مختلف الولايات حتى ينقص نوعا ما الضغط المسجل في مختلف الجامعات وفي مختلف التخصصات، وبالتالي تحسين ظروف التحصيل المعرفي.

5-**الشباب والرياضة**: له أهمية كبرى في تحسين ظروف المواطن وفك العزلة وخاصة فئة الشباب من خلال إنجاز ملاعب رياضية ومسابح وبيوت الشباب...إلخ، وبالتالي من خلال هذا البرنامج تم إنجاز 1769 وحدة تابعة للشباب والرياضة منها: 24 ملعب متعدد الرياضات، 212 مركب رياضي جواري، 14 قاعة متعددة الرياضات، بالإضافة الى 118 مسبح و114 بيت الشباب، ومختلف المشاريع الخاصة بفضاءات اللعب ...إلخ.

6-**الصحة**: تم انجاز 23 مستشفى و83 عيادة متعددة الخدمات بالإضافة إلى 126 مركز صحي، 11عيادات الولادة، 402 قاعات العلاج، وفي هذا الشأن يمكن القول إن معظم المشاريع أنجزت، لكن المشكل هي نوعية الخدمات المقدمة خاصة في هذا القطاع نظرا لنقص التأطير في بعض المستشفيات وفي بعض التخصصات.

7-**الثقافة**: عرف هذا القطاع أيضا انجاز 207 مكتبة و13 دور للثقافة بالإضافة 29 مركز ثقافي وإعادة تأهيل بعض المنشآت القاعدية الثقافية، ولكن يبقى دائما نقص في الاستخدام الأمثل لهذه المرافق خاصة المراكز الثقافية التابعة في تسييرها للبلديات.

8- **الطاقة والمناجم:** تم ربط ما يقارب708857 بيت بشبكة الغاز بالإضافة الى 147259بيت بشبكة الكهرباء وإنجاز 15 محطة لتوليد الكهرباء، وذلك من أجل رفع الغبن عن المواطن وتحسين ظروفه المعيشية.

9- **الموارد المائية:** حيث يعتبر هذا القطاع من بين القطاعات الكبيرة، نظرا للمشاريع الضخمة التي يشرف عليها من أجل إيصال المياه الصالحة للشرب إلى المواطن بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى الدفعة القوية التي يعطيها الى القطاع الفلاحي من خلال المشاريع الخاصة بتوفير المياه، حيث تم إنجاز خلال فترة البرنامج 1015 خزان للمياه، 1516 آبار، 416 حواجز مائية و4 محطات تحلية ماء البحر بالإضافة الى 25 سد و44 محطة للنصفية.

10- **النقل:** أُنجزت شبكة السكك الحديدية وعصرنتها (1625 كلم) من أجل تسهيل التنقل بالنسبة للأشخاص بالإضافة إلى السلع والخدمات، بالإضافة كهربة السكك الحديدية (300 كلم).

11- **الأشغال العمومية:** يعتبر الركيزة الأساسية للمنشآت القاعدية والبنية الطرقية، وفي هذه الفترة الخاصة بالبرنامج تم إنجاز 460كلم من الطريق السيار شرق غرب، بالإضافة إلى 1860 كلم من الطرق الوطنية و1658 كلم من الطرق الولائية، كما نجد أيضا في هذا القطاع من إنجازات كل من صيانة الطرقات وإعادة تأهيلها، وإنجاز منشآت المطارات وإعادة تأهيلها.

الجدول-07-: مؤشرات اقتصادية خلال الفترة (2004-2007)

المؤشر	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الخام مليار دينار جزائري مليار دولار امريكي	6135.9 85.1	7544 102.8	8460.5 116.5	9374.1 135
الناتج المحلي الخام للفرد الواحد (دولار)	2631	3125.1	3478.4	3968
نسبة نمو اجمالي الناتج الداخلي %	5.2	5.1	2	3.1
نسبة الناتج المحلي الخام الخام (خارج المحروقات) %	6.2	4.7	5.6	6.4
نسبة الناتج المحلي الخام (خارج المحروقات و الزراعة)%	6.8	5.2	5.8	6.5
معدل التضخم سنويا%	3.6	1.6	2.5	3.5
الإستثمار بالنسبة للناتج المحلي%	33.18	31.32	29.62	33.44
الإستثمار الخارجي المباشر(مليار دولار)	0.62	1.06	1.76	0.27
الواردات (مليار دولار)	21.81	24.64	25.46	27
الصادرات (مليار دولار)	34.07	48.84	57.32	60
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	12.26	24.2	31.86	33
رصيد الميزان الجاري: مليار دولار بالنسبة للناتج المحلي	11.12 13.06	21.18 20.60	28.95 24.86	31.5 23.33
حساب رأس المال (مليار دولار)	-1.87	-4.34	-11.22	–
احتياطات الصرف: مليار دولار على أساس أشهر الاستيراد	43.11 23.72	56.18 27.36	77.78 36.66	110.3 41.2
حجم المديونية: مليار دولار بالنسبة للناتج المحلي	21.4 25.15	16.5 16.04	5.06 4.34	4.2 3.11
خدمة المديونية: مليار دولار بالنسبة للصادرات%	4.44 13.03	4.09 8.38	2.67 4.67	1.68 2.8
نسبة البطالة	17.7	15.3	12.3	11.8
نسبة النمو القطاعي%				
المحروقات	3.3	5.8	-2.5	-0.7
الفلاحة	3.1	1.9	4.9	5.9
الصناعة	2.6	2.5	2.8	1.1
البناء و الأشغال العمومية	8	7.1	11.6	9.5
الخدمات	7.7	5.6	6.5	6.9

المصدر: www.Elmouradia.dz, le 11/12/2008 .

المصدر: ساعو باية، *الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع آفاق*، (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008-2009)، ص.156

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو 2010-2014

أولا: دوافع وأهداف تنفيذ برنامج توطيد النمو

1-دوافع تنفيذ البرنامج:

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي سيتمم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى: [1]

2-أهداف البرنامج:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطريق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليون دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي حوالي 156 مليار دولار.

ثانيا: مضمون البرنامج

لقد انصب اهتمام هذا البرنامج على تأهيل الموارد الدرجة الأولى حيث خصص له حوالي 40 % من الغلاف المالي المخصص لها. وقد انصب هذا الاهتمام حول اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي، استعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء

[1] باشوش، **مرجع سابق**، ص. 76.

مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية، فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين ... وغيرها من النقاط التي اعتمدت عليها الجزائر لإنجاح هذا البرنامج.

وقد خصص للبرنامج مبلغ 21214 مليار دج، تم تقسيمها إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم-08-: توزيع المبالغ المخصصة لبرنامج توطيد النمو 2010-2014

القطاع	المبلغ المخصص (مليار دج)	النسبة
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**9903**	**%45.42**
- السكن	**3700**	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني،	**1898**	
- الصحة	**619**	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية	**1800**	
- باقي القطاعات	**1886**	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**8400**	**%38.52**
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	**5900**	
- قطاع المياه	**2000**	
- قطاع التهيئة العمرانية	**500**	

[1] سعود وسيلة، "**عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**"، مجلة الاقتصاد والقانون، ع.01 (جوان 2018)، ص ص. 60 – 76.

3- برنامج دعم التنمية الهياكل القاعدية:	**3500**	**%16.05**
- الفلاحة والتنمية الريفية	**1000**	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	**2000**	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	**500**	

المصدر: نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسات الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محمد خيضر بسكرة، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 255.

ثالثا: نتائج البرنامج

إن تقييم برنامج توطيد النمو الاقتصادي من خلال آثاره على مستوى النشاط الاقتصادي، سيعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف الرئيسية التي أنشأ لأجلها، والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، واستكمال ما تبقى من البرامج السابقة بالإضافة تحسين الظروف المعيشية. ويمكن القول إن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق هذا البرنامج، حيث تم التحكم في معدلات التضخم والبطالة، بالإضافة الى تقليص المديونية الخارجية كما شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا. أما فيما يخص النتائج المتعلقة بحصيلة المشاريع الخاصة بالقطاعات الرئيسية فنجد[1] :

- **التربية الوطنية:** تم تسجيل إنجاز 24504 مؤسسة تربوية بمختلف الأطوار في سنة 2010، أما فيما يخص 2014 فنجد حوالي 26012 مؤسسة تربوية.

[1] بشيكر، **مرجع سابق**، ص ص. 17 – 34.

- **التعليم العالي:** عرف قفزة نوعية من حيث عدد المؤسسات التابعة للقطاع حيث نجد في 2010 ما يقارب 82 مؤسسة في حين سنة 2014 تم إنجاز ما يقارب 99 مؤسسة تابعة لقطاع التعليم العالي.
- **التكوين المهني:** تم تسجيل ما يقارب 274 معهد للتكوين المهني خلال هذه الفترة، بالإضافة الى 2100 مركز للتكوين المهني.
- **الموارد المائية:** بلغت النسبة الوطنية للربط بشبكة المياه الشروب 98% سنة 2014 بينما كانت تقدر بنسبة 93% سنة 2010.
- **الأشغال العمومية:** تم تسجيل 117498 كلم كطول إجمالي لشبكة الطرقات سنة 2014 بالإضافة الى 1132 كلم من الطرق السيارة والطرق السريعة في نفس السنة.
- **الطاقة:** عرف انتعاشا من خلال الأرقام المسجلة، على سبيل المثال تم ربط 4.137.612بيت بشبكة الغاز و 7.978.226بيت بشبكة الكهرباء سنة 2014.
- **السكن:** عرف تطورا ملحوظا، خاصة حجم المشاريع السكنية التي استلمت والتي مازالت قيد الإنجاز وستسلم خلال البرنامج المقبل، كصيغة البيع بالإيجار (AADL) التي منحت الدولة كل الإمكانيات من أجل إتمامها في الآجال المحددة، والتي ستقضي بنسبة كبيرة على أزمة السكن في الجزائر.

المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الجزائري 2015-2019

أولا: دوافع وأهداف تنفيذ برنامج توطيد النمو 2015-2019

1-الدوافع: [1]

يعتبر هذا البرنامج تكميل للبرامج السابقة، بدأ الشروع في تنفيذه سنة 2015 وتم فتح حساب عنوانه صندوق تسيير 143-302 عمليات الاستثمارات العمومية المسجل بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019، وتتمثل أهدافه فيما يلي:

2-الأهداف: [2]

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.
- استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

---

[1] العالية، مناد، "**مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019**"، مجلة العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، م.16، ع.22 (2020)، ص ص. 207 – 222.

[2] بن محمد، ***مرجع سابق***، ص ص. 35 – 68.

كما تتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 8% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

ثانيا: مضمون برنامج توطيد النمو 2015-2019

تم تقسيم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسة هي كالآتي: [1]

الجدول-09-: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2019.

	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية (%)
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإداري	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.4
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات رأس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع[2]	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: قانون رقم 14 - 10 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، والقانون رقم 15 - 18 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص. 35 – 68.

[2]

ما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر% 54، وهذا راجع لانخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف[1].

رابعا: نتائج البرنامج

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، والتي من خلالها يمكن الوقوف طبيعة النتائج والانعكاسات لهذا البرنامج، والتركيز سيكون على بعض المؤشرات مع بعض الملاحظات المتبوعة بها:[2]

الجدول رقم-10-: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة: 2015-2019.

	2015	2016
معدل نمو الناتج الخام%	3.7	3.3
معدل البطالة %	سبتمبر: 11.2	أفريل:9.9/ سبتمبر: 10.5
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-27.45	-26.03
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.02	3.84

المصدر: بنك الجزائر، النشرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر 2017.

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2015 – 2019

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص. 35 – 68.
[2] ***المرجع نفسه***، ص ص. 35 – 68.

كما أن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة.

خلاصة الفصل:

نصل في نهاية هذا الفصل إلى أن سياسات الإنعاش الاقتصادي قد كان لها حظ كبير على مستوى النظام الاقتصادي الجزائري، وذلك منذ مطلع الألفية إلى غاية اليوم، حيث شهدت حوالي خمس برامج كل برنامج له ظرفيته وخاصيته وأهدافه، لكن أغلبها مترابط فيما بينها، على غرار البرنامج الأول 2001-2004 الذي بمثابة الأرضية الأولى لتدارك العجز الاقتصادي الذي حملته الفترات الذي سبقته، لتليه البرامج بعد ذلك أغلبها كان مكملا وداعما لها، على أساس سد العجز والنقص الموجود فيها.

كما يجدر الإشارة إلى أن النقص الذي وجد في أغلب البرامج، إلى جانب الأهداف التي سطرت من أجلها من الأساس، وهو ما تم ملاحظته، فقد كان جلها يصب في رفع ودعم النمو الاقتصادي، وكذا التقليل من حدة البطالة بتوفير مناصب الشغل، ...الخ. وذلك نتيجة الاختلالات الاقتصادية والأزمات التي شهداه النظام الاقتصادي، خصوصا وأنه ريعي مرتبط بتقلبات وتغيرات قطاع المحروقات بالدرجة الأولى.

الفصل الثالث

المؤسسات الناشئة ومخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

الفصل الثالث: المؤسسات الناشئة ومخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

تمهيد:

إن التحديات والرهانات التي شهدها ومازال يشهدها الاقتصاد العالمي ساهمت في بروز قطاعات اقتصادية جديدة، كاستجابة لمتطلبات السوق وتلبية حاجياته، خصوصا في الدول الليبيرالية، فبرز ما يعرف بقطاع المؤسسات الناشئة المرتبط باقتصاد المعرفة؛ من ابتكار وتكنولوجيا وغيرها من الخصائص والوسائل المتعلقة به.

هذا القطاع برز الاهتمام به في الجزائر في السنوات الأخيرة، كضرورة لاستكمال عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي واستجابة لمجابهة تحدياته، وهو ما يعكس الاهتمام الذي برز على المستوى الرسمي من جهة، وهذا في ظل ما تم طرحه ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي الرباعي2020-2024، نتيجة الاختلالات التي يشهدها الاقتصاد الوطني.

خلال هذا الفصل سيتم إلى ما يلي:

- **المبحث الأول: المؤسسات الناشئة**
  - المطلب الأول: مدخل مفاهيمي حول المؤسسات الناشئة
  - المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسّسات الناشئة
- **المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024**
  - المطلب الأول: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024
  - المطلب الثاني: المؤسسات الناشئة ومخطط الإنعاش الاقتصادي2020-2024
  - المطلب الثالث: المؤسسات الناشئة وسياسات الإنعاش الاقتصادي: التحديات والمعيقات

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول المؤسسات الناشئة

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة

حسب Eric Ries أحد المنظرين لهذا المفهوم في كتابه "The lean Startup" على أنها: كيان بشري صممت لخلق منتج جديد أ خدمة جديدة في المؤسسة الناشئة هي ظل حالة عدم تأكد شديدة.[1]

هنا ربط Eric الشركة الناشئة بالجانب المؤسساتي لها "ككيان" والمعبر عنه بأعضائها؛ قيادة وموظفين، هدفها الأساسي كميزة هو إنشاء منتوج جديد غير موجود في السوق أو خدمة غير متوفرة فيه، وذلك بهدف تلبيتها وسد حاجة الطلب عليها، وهذا كله مع بقاء عنصر اللايقين والمفاجأة، خصوصا مسألة الربح والخسارة، تقلبات السوق من عرض وطلب ...الخ.

حسب Paul Graham الشركة الناشئة هي شركة مصممة لتنمو بسرعة. أن تكون الشركة حديثة التأسيس لا يجعلها في حد ذاتها شركة ناشئة. كما أنه ليس من الضروري أن تعمل شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا، أو أن تحصل على تمويل مخاطر، أو أن يكون لها نوع من مخططات "الخروج". الشيء الأساسي الوحيد هو النمو. كل شيء آخر نربطه مع الشركات الناشئة ينبع من النمو.[2]

ربط Paul الشركة الناشئة بالقدرة على النمو Growth في وقت قياسي كميزة تختص بها دون غيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، إلى جانب عدم ضرورة اعتماد تمويلها

[1] Eric Ries, **The lean Startup**, (New York :The Crown publishing, 2011), P .37.

[2] The website: http://www.paulgraham.com/growth.html

على رأسمال المخاطر فقط كما هو معروف عنها، أو قدرتها على التكيف مع الأزمات والمشاكل التي قد تقع فيها، وذلك بإيجاد حلول ومخارج لها.

حسب باتريك فريدسن Patrick Fridenson وهو "أن تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط ويجب الإجابة على أربع تساؤلات هي كالتالي[1]:

- نمو قوي محتمل.
- استخدام تكنولوجيا حديثة.
- تحتاج تدويل متأكد من السوق جديد يصعب تقييم المخاطرة.
- أن تكون متأكد من أن السوق جديد حيث يصحب تقييم المخاطرة.

ومنه، فالمؤسسات حديثة النشأة تبتكر منتجا (خدمة) جديدا كليا أو في شكل صيغة فريدة لمنتج قديم، تمتلك الطموح للتوسع بالشكل الكبير، وتسعى غالبا لإيجاد نموذج ربحي يحقق الطموح خلال السنوات الأخيرة[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن المؤسسات الناشئة يشترط قيامها على وجود منتج مبتكر أو خدمة جديدة، في الغالب غير متوفرة في السوق، إلى جانب قدرتها على النمو السريع مع مرونتها في التعامل مع المشاكل والمخاطر. وهي تعتمد بشكل واسع على التكنولوجيا في الإدارة والتسيير، ما يميزها عدم اليقين سواء في تقييم المخاطر المتعلقة بتقلبات السوق أو المرتبطة برأسمال المخاطر غير الثابت.

[1] رمضاني مروى، بوقرة كريمة، "**تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر-نماذج شركات ناجحة عربيا-**"، **حوليات جامعة بشار في العوم الاجتماعية**"، م.7، ع.3 (2020)، ص ص 275-289.

[2] ***المرجع نفسه.***

- **الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات التقليدية:**

هناك العديد من المؤسسات التي تشترك في الطابع الاقتصادي والانتاجي، في المقابل هناك العديد من الخصائص والفروق التي تميز كل مؤسسة عن غيرها، وهذا ما ينطبق على المؤسسات الناشئة والمؤسسات التقليدية، وهي كالتالي: [1]

- **الشركة الناشئة تود التطور ويكون لديها النية لتكون شركة كبيرة:** هو أول الفروق وأهمها بين الشركة الناشئة والشركات التقليدية هي النية والهدف للنمو، كما يوضح "ستيف بلانك Steve Blank" وهو مؤلف وكاتب ورائد أعمال أمريكي " مدير الشركة الناشئة لا يود فقط أن يكون رئيس نفسه بل يطمح للنمو لأكبر مدى يمكن الوصول إليه، منذ بداية الشركة هناك نية واضحة لتحويلها لشركة عملاقة، ويؤمن مدير الشركة الناشئة أن الفكرة التي لديه هي فكرة عظيمة، سوف تقوم بتغيير المجال الذي يود المنافسة به، في مقابل المشاريع التقليدية، والتي تعرفها هيئة إدارة الأعمال الصغيرة على أنها شركات مملوكة بشكل مستقل، ويتم أدارتها وتنظيمها بغرض الربح، وليس بغرض السيطرة على السوق أو المجال الذي تعمل به.
- **الشركة الناشئة وجودها مؤقت:** ترى "جايل GALELLE" وهي مؤسسة مشاركة لاكثر من 1001 شركة، كون الشركة شركة ناشئة هو حالة مؤقتة، إما بسبب عدم وصول نموذج العمل وبالتالي فشل الشركة الناشئة واختفائها، إما لأنها تنجح ويتم استيعابها، أو تصبح عملا تقليديا أكثر في النهج.
- **طرق التمويل:** إن الشركة الناشئة تستمر في تلقى تمويل من مستثمرين أو أصحاب رؤوس أموال أو حتى من خلال طرح أسهم للجمهور العام، ومع كل تمويل تتلقاه الشركة الناشئة يتخلى المؤسس عن جزء منها هذا ما يسمى بالأصول، وكل من قام بتمويل

[1] حكيم العطوي، علي بلموفقي، **"دور وأهمية إرساء ثقافة حوكمة الشركات الناشئة على استدامة الشركات الناشئة- دراسة ميدانية"**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، م.7، ع.2 (2021)، ص ص. 727 – 748.

الشركة أصبح يملك جزء منها، وفي النهاية قد تختفي الشركة الناشئة عن الوجود ككيان مستقل عن طريق الدمج أو الاكتساب من خلال شرائها من قبل أحد المستثمرين. أما بالنسبة إلى مالك الشركة التقليدية فإن فكرة التخلي عن إدارة المشروع من شأنه أن يتعارض مع رغبته في إدارة عمله الخاص على عكس الحال بالنسبة لشركة الناشئة، التي قد يكون من الضروري لها أن تنمو بشكل غير محدود.

- **الشركة الناشئة تفترض وجود الكثير من المخاطر:** كانت رؤيتها لمنتج أو خدمة تؤدي فعلا إلى خلق حالة من التغيير في السوق المستهدف، على الرغم من أن الكثير من الأبحاث والوقت يمضي في مرحلة ما قبل الإطلاق للشركات الناشئة، فإن أصحاب هذه الشركات يؤمنون بشكل قوي بأن فكرتهم سوف تؤثر في السوق، وفي كثير من الأحيان هذا لا يحدث وبشكل عام استثمار وقتك وأموالك في شركة ناشئة يمثل مخاطرة كبيرة. هذا لا يعني أن أصحاب المشاريع التقليدية لا يتحملون أي مخاطر، في الواقع تفشل الكثير من المشاريع التقليدية في عامها الأول. [1]

[1] العطوي، بلموفقي، ***المرجع نفسه***، ص ص. 727 – 748.

الجدول رقم-11-: جدول يوضح أهم الفروق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أوجه المقارنة	المؤسسات الناشئة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الهدف من التأسيس	- لدى صاحب الفكرة التصور بقدرة الشركة على التأثير في السوق والتطور والنمو.	- لا يستهدف صحاب نمو فكرة المشروع إلى فكرة أكبر، بل إلى التوسع وتحقيق ربح عالي.
- خطوات التأسيس	- الاعتماد أكثر على الابتكار عند تقديم منتج أو خدمة، ما يجعل فرص الحصول على تمويل قليلة.	- خطو عمل واضحة، يستلهم صاحب المشروع من التجارب ومشاريع الآخرين، مما يتيح فرص تمويل أكثر.
- البيئة الصناعية أو السوق المحلي	- خطة عمل غير واضحة، لاعتمادها على الابتكار والتجريب، مع قدرتها المحدودة على توفير فرص عمل.	- التأثير على الاقتصاد المحلي، بتوفيرها لفرص عمل أكبر، واحتياجاتها التمويلية ليست ضخمة لتمكنها من الربح.
- التمويل	- البحث عن مستثمر يؤمن بها وبأهميتها، المشاركة في مسابقات ريادة الاعمال، ...الخ.	- التمويل الشخصي، الاقتراض من البنوك والمنح التمويلية (أجهزة الدعم والمرافقة).
- مدة المشروع أو الفكرة	- مؤقتة؛ إما للتحول لشركة كبيرة في سنوات، أو تبقى مشروع صغير، لاعتمادها على منتج /خدمة واحدة	- استمرارها مرتبط بمدى تحقيق أفرادها للاستقرار والربح.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بخيتي علي، بوعوينة سليمة، "المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات"، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م.12، ع.4 (2021)، ص ص. 727 – 748.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسّسات الناشئة

أولا: شروط قيام المؤسسة الناشئة

هناك العديد من الشروط المختلفة التي تدخل في قيام المؤسسة الناشئة، من حيث التأسيس والتكوين، وكذا الخصائص والمميزات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات التقليدية، لكن غالب الأدبيات التي تناولت هذه المؤسسات ركزت على ما يلي:

1-الابتكار:

يعرف على أنه السعي إلى إيجاد أو خلق مادة أو منتج جديد وحماية ملكيتها وعالمتها المميزة، وتسجيله كبراءة اختراع ومن ثم طرحها في الأسواق وتصريفها .وعادة ما يحدث الابتكار أثر تجاوب المبتكر مع متطلبات السوق والمستهلك ونوعيتها ومواكبة التطورات التكنولوجية من خلال ابتكار التقنيات الحديثة التي تدعم الأجهزة والآلات وتعمل على تطويرها وزيادة انتاجها من خلال طرق نقل هذا الابتكار وتوزيعه وتجميعه وتصنيعه[1].

مهما كانت وضعية هذه المؤسسات الناشئة او الصغيرة والمتوسطة، فانه سيستلزم عليها اليوم النظر بتمعن الى التطور التكنولوجي السريع والمذهل، والبحث والعمل على استغلال الفرص المتاحة من خلال التطور التكنولوجي وهذا الابتكار والابداع. بحيث يساهم الابتكار إلى:[2]

[1] صافي عبد القادر، "**مساهمة الابتكار في تطوير وترقية المؤسسات الناشئة**"، مجلة المدبر، م.8، ع.1 (2021)، ص ص.269 – 301.

[2] ***المرجع نفسه.***

- يساهم الابتكار في التنمية الاقتصادية ويلعب دورا كبيرا في ذلك.
- خلق فرص عمل جديدة.
- استحداث أسواق بواسطة ما تم ابتكاره من منتجات .
- رفع مستوى الانتاجية.
- المساهمة في وضع مستوى الثروات الوطنية وتنميتها.
- القدرة على التقليل من التكاليف وخفض النفقات من خلال التوصل الى جودة أفضل.
- تحقيق الثقة والرضا بالنفس لدى المبتكر
- يعتبر الابتكار ضروريا للحفاظ على البقاء ضمن الأسواق المنافسة.

إن المؤسسة الناشئة التي لا تملك القدرة على الابتكار ستواجه في عملها-بالتأكيد- تحديات كبيرة وصعبة وذلك لأن منافسيها يقومون بالابتكار والتحسين المستمر لمنتجاتهم وخدماتهم وعملياتهم، لهذا فإن الابتكار يعد من أولويات المؤسسات الناشئة في جميع المجالات بدون استثناء لأجل البقاء في السوق، وعليه من أهداف الابتكار:[1]

- التحسين من جودة المنتجات.
- تقليل الفترة بين تقديم منتج جديد وآخر مما يسهم في تميز المؤسسة من حيث التنافس.
- يساعد على خلق وتعزيز صورة ذهنية طيبة عن المؤسسة لدى عملائها.
- تقديم المؤسسة لابتكار لم يسبق إليه أحد يسمح لها باحتكار جزئي ومؤقت للسوق.

[1] بن عيادة جليلة، "**دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية**"، مجلة الدراسات القانونية، م.8، ع.1 (جانفي 2022)، ص ص. 157 – 174.

لذا على المؤسسة الناشئة في بداية نشاطها أن تعتمد على دخول السوق بفكرة ابتكارية تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا، وقد تكون في المنتج أو العمليات التسويقية أو في نظام التوزيع والاتصال التسويقي أو في الهيكل التنظيمي أو توليفة بين العناصر المذكورة.[1]

2-البيئة القانونية: تعد التشريعات والقوانين، أحد المصادر الرئيسية التي تهيئ البيئة المستديمة لنجاح المؤسسات، وتتميز معظم التدابير التشريعية المحفزة لأنشطة المؤسسة والاقتصاد المعرفي في العالم المتقدم، حيث حيث إنها لا تتخذ شكل قوانين تقليدية وإنما تتخذ شكل أدوات تشريعية أكبر بساطة وأكثر مرونة من القوانين التقليدية.

3-التمويل:

هناك عدة خصائص تميز تمويل المؤسسات الناشئة، هي:[2]

- **ندرة رأس المال:** وهي الظاهرة السائدة في معظم الدول النامية، وذلك أغلب المجالات التي تنشط فيها لمؤسسات الناشئة تتميز بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات إنتاج بسيطة.
- **الاحتياج الدائم للتمويل:** نجد في بعض الاقتصاديات بالرغم من وجود قوانين وإجراءات تحث على كيفية تمويل المؤسسات، إلا أن هذه الأخيرة تجد صعوبة في التمويل من طرف مؤسسات التمويل.
- **القدرة على الاستمرارية في تمويل المؤسسات:** القابلية على الاستمرار ماليا هي أمر حيوي لأنها تتيح المؤسسات تمويل المؤسسات الناشئة أي:
  - ألا تتكون رهينة بمخاطر الإعانات والهبات.

[1] ***المرجع نفسه.***

[2] مصطفى بورنان، علي صولي، "**الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لنجاح المؤسسات الناشئة)**"، مجلة دفاتر اقتصادية، م.11، ع.1 (2020)، ص ص. 131 – 148.

- أن تعبئ موارد سوق المال الشكلي وخطوطا للقرض
- التأكيد للزبائن أن مؤسسة القرض
- التأكيد للزبائن أن مؤسسة القرض الصغير هي ليست مؤسسة للإحسان
- عدم إدخال النشاطات ذات المردودية الضعيفة، الشي يجنب الفقراء من السقوط في حلقة القرض-الدين وكسب ثقة الزبائن.

- **افتقار المؤسسة للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية:** هذا نظرا لضآلة إمكانيات القائمين عليها، وعدم القدرة على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال.
- **الافتقار إلى السجلات المالية:** تفتقر أغلب المؤسسات الناشئة في أغلب الحالات لسجلات مالية كاملة وموثوق بها نتيجة لعدم الخبرة الإدارية والتنظيمية للقائمين على هذه المشروعات.
- **صعوبة إعداد دراسات جدوى:** إما لارتفاع تكلفة إعداد هذه الدراسات من جهة، أو لعدم توافر البيانات عن المنتجات من جهة أخرى.
- **عدم ملائمة القروض التي تطلبها المؤسسات الناشئة مع العمليات البنكية:** الحاجة لقروض طويلة ومتوسطة الآجل لأغراض الإنشاء، بينما تفضل البنوك التجارية منح القروض قصيرة الأجل.
- **ارتفاع تكلفة التمويل:** على الرغم من تقديم الدول لخطوط ائتمان ميسرة "من مواردها أو موارد منظمات دولية أو إقليمية" للمؤسسات الناشئة، إلا أنها ليست كافية كما أنها لا تمول بعض احتياجات المؤسسات، كالاقتصار على تمويل الأصول الثابتة.
- ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة بأصول المؤسسة: عند دراسة حاجة المشروع الصغير الحصول على تمويل أثناء التشغيل أو المتوسع حيث لا توفر أصول المشروع الضمان

الكافي للحصول تمويل جديد لاستمرار العملية الإنتاجية، خاصة وأن البنوك بنسبة محددة للمديونية مقارنة بحقوق الملكية.

- **تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المؤسسة المصغرة:** تلجأ مؤسسات التمويل في ظل غياب عنصر الثقة في المؤسسة الناشئة إلى متابعة التنفيذ وإلى التدخل بالمشورة المالية والفنية في بعض الأحيان، وعادة لا يتقبل صاحب المؤسسة الناشئة هذا التدخل ويميل إلى تولي كافة عمليات المشروع.

ثانيا: أهداف المؤسسات الناشئة:

المؤسسات الناشئة كغيرها من المؤسسات تسعى إلى تحقيقها فالنظريات الاقتصادية وعلى غرار بعض المدارس في فترة التسعينات والتي كانت ترى الأسبقية يجب إعطاءها للصناعات الثقيلة إلا أن بعد هذه الثقيلة إلا أن بعد هذه الفترة برزت اتجاهات أخرى ترى أن المؤسسة المصغرة وسيلة فعالة لتحقيق أهداف المنافسة العامة داخل السوق بالإضافة إلى خلق مناصب شغل دائمة ترقية، حيث يعتبر هذا الهدف جوهريا من جراء خلق هذا النوع من المؤسسات أن تكون أكثر فعالية في البلدان التي هي في طريق النمو، باعتبار أن هذه المؤسسات لا يتطلب إنشاؤها إمكانيات مالية أو مادية كبيرة فيرمي إلى:[1]

- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين.
- أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية تثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

[1] رمضاني، بوقرة، ***المرجع نفسه***، ص ص. 275 – 289.

- حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال لرمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تترك في استخدام ذات المدخلات؛
- تمكين فئات عديدة تمتلك الأفكار الاستثمارية ولكنها لا تدلك القدرة الدالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

المطلب الثالث: النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

حسب تقرير "Startup Ecosystem" لعام 2022 فإن الجزائر ومع غياب احصائيات دقيقة حول بيئة المؤسسات الناشئة، وعدم دخولها لترتيب الدول المائة المنافسة حسب المعايير المعمول بها، إلا أنه وحسب تعليقه أن: "الجزائر تستحق التقدير هذا العام حيث حجزت العاصمة الجزائر أكبر حجز سنوي تحسين بين جميع النظم البيئية على الطاولة، مع قفزة رائعة من الموقع984 في 2021 إلى 771 في 2022. إذا استمر هذا الاتجاه، قد تصبح الجزائر خطيرة المنافس على قائمة أفضل 100 دولة.[1]

تأتي الجزائر وحسب ذات الموقعStartupranking.com، عام 2020، مع غياب قاعدة بيانات للمؤسسات الناشئة في الجزائر في الرتبة الحادية عشر (11) بإحدى وأربعين (41) مؤسسة ناشئة متخلفة بذلك عن الدول العشرة الأولى إفريقيا، بناء على الوارد في الجدول التالي:

[1]الموقع: https://www.startupblink.com/ ،تاريخ الزيارة: 2022/06/10، الوقت: 06:30.

الجدول-12-: ترتيب الدول الإفريقية من حيث عدد المؤسسات الناشئة

الترتيب	الدولة	عدد المؤسسات الناشئة
01	نيجيريا	694
02	مصر	560
03	جنوب افريقيا	431
04	كينيا	304
05	غانا	108
06	الكاميرون	92
07	أوغندا	86
08	المغرب	73
09	انغولا	45
10	تونس	44
11	الجزائر	41

المصدر: مفروم برودي، "المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع والمأمول"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، م.7، ع.3 (2020)، ص ص. 341 – 356.

كما أن معظم المؤسسات الناشئة موجود بالجزائر العاصمة، بحيث يحصي الموقع المذكور أعلاه 16 مؤسسة ناشئة بالجزائر العاصمة ، 2020من بين 22 مؤسسة ناشئة تدخل ترتيب المؤسسات الناشئة الأفضل (Startup Top)، وقد يعود ذلك إلى البيئة التي

توفرا الجزائر العاصمة (حاضنات الأعمال، سرعة تدفق الأنترنيت، كثافة المؤسسات البنكية...) هذا ا النوع من المؤسسات مقارنة مع باقي ولايات الوطن[1].

➢ **معايير التصنيف:**[2] عبارة عن مجموعة من النقاط موزعة على ثلاث مستويات هي:

1- المستوى الكمي Quantity: ويندرج تحته ما يلي:

- عدد الشركات الناشئة
- عدد مساحات العمل المشترك
- عدد المسرعات
- عدد اللقاءات ذات الصلة بالتشغيل

2- المستوى الكيفي Quality: ويندرج تحته ما يلي:

- جذب أكثر من 100000 كيان في جميع النظم البيئية (بما في ذلك حركة المرور وسلطة المجال، وقاعدة العملاء)
- وجود فروع استراتيجية ومراكز بحث وتطوير للتكنولوجيا العالمية
- فروع الشركات متعددة الجنسيات (مثل مساحات WeWork)
- إجمالي استثمارات القطاع الخاص في آلاف النظم البيئية للشركات الناشئة
- عدد الموظفين لكل شركة ناشئة
- عدد وحجم فعاليات ومؤتمرات بدء التشغيل العالمية

[1] مفروم برودي، "**المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع والمأمول**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، م.7، ع.3 (2020)، ص ص. 341 – 356.

[2] المرجع نفسه. https://www.startupblink.com/

- وجود شركات يونيكورن، ومخارج، وبانثيون
- حضور مؤثرين عالميين لبدء التشغيل
- أحداث بدء التشغيل العالمية (مثل WebSummit)
- عدد الشركات الناشئة التي تدعمها مسرعات (مثل Y Combinator)

3-**مستوى بيئة الأعمال Business Environment:** من بين العناصر التي تؤخذ في الاعتبار لحساب درجة الأعمال في كل منها النظام البيئي هم:

- مؤشر التنوع
- سرعة الإنترنت
- حرية الإنترنت
- الاستثمار في البحث والتطوير
- توفر الخدمات التكنولوجية المختلفة (بوابات الدفع، تطبيقات مشاركة الرحلات، عملة مشفرة)
- عدد براءات الاختراع للفرد
- مستوى إتقان اللغة الإنجليزية
- أفضل الجامعات في كل موقع

المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الجانب العملي للدراسة، من خلال الوقوف بداية على وضعية الاقتصاد الجزائري خصوصا من ناحية أدائه، والسياق الذي جاء في خضمه مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، ومن ثم الوقوف على أهم الأهداف والنقاط التي تناولها المخطط تجاه المؤسسات الناشئة. هذا إلى جانب مخطط عمل الحكومة لعام 2021 كقراءة في الأعمال والنقاط المتعلقة بها.

المطلب الأول: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

حسب بعض التحليلات حول وضعية الاقتصاد الجزائري قبيل طرح مخطط الإنعاش الاقتصادي، فإن عجز الموازنة العامة في2020 هو 13 مليار دولار والعجز المتوقع في قانون المالية 2021هو 13مليار دولار، أما السعر الرسمي لصرف الدينار مقابل 1 دولار هو 114 دج في بداية 2018 و118دج في بداية 2019دج إلى غاية 6 مارس 2020 وبعدها 102 حتى 20 نوفمبر أصبح 131دج أي أنه في انخفاض مستمر، فكانت نسبة التضخم على أساس سنوي في ماي2019 هي 3.6% وفي ماي 2020 هي 9.1% أي في تزايد مستمر، في حين متوسط نسبة الادخار في البنوك التجارية هو 3%، أما متوسط معدل الفائدة الإقراض إلى أصحاب المؤسسات الاقتصادية هو 8% مع العلم أن البنوك التجارية تصرح بأن المقترض يستفيد من تقليص نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع

في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة، أما النمو الاقتصادي فكان في 2019 هو 0.8%، أما في 2020 فكان انكماش بنسبة 6.4 %.[1]

يلاحظ أن هناك عجز متزايد في الموازنة العامة وتقليص مستمر لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الرئيسية فصاحب تزايد معدل التضخم رغم الظروف الاقتصادية التي من المفروض تشجع على تقليص التضخم، وهذا الأخير يؤدي انخفاض القدرة الشرائية للنقود خاصة وأن البنك الم ركزي طبع النقود في إطار التمويل غير التقليدي حيث طبعت حوالي ما يعادل 32 مليار دولار في سبتمبر 2018، ومنه فإن الاقتصاد الجزائري في حالة ركود، فكانت الحاجة إلى مؤسسات أخرى ومن الممكن أن من خلالها يتم رفع قيمة العوائد من العملات الصعبة خارج المحروقات وهي المؤسسات الناشئة.

أولا: مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري

1-مؤشر النمو الاقتصادي:

مر النمو السنوي للناتج المحلي الإجمال للاقتصاد الجزائري خلال الفترة ما بين 2019 و2022 بفترات انخفاض جد ضعيفة، حيث بلغت نسبه إلى ما تحت الصفر مئوية، وهذا راجع إلى جائحة كورونا التي ارتفعت تداعياتها من جانفي 2020 إلى جانفي 2021، ليسترجع بعد ذلك النمو النسبي فيما بعد إلى غاية جانفي 2022 ليستقر على نسبة 3.1%. وهذا ما يوضحه المخطط البياني التالي:

[1] رقامي محمد، "**أحقية المؤسسات الناشئة في التحفيز الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2020-2021**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، م.24، ع.2 (2021)، ص ص. 717 – 737.

الشكل-03-: مخطط يوضح معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2019-2022)

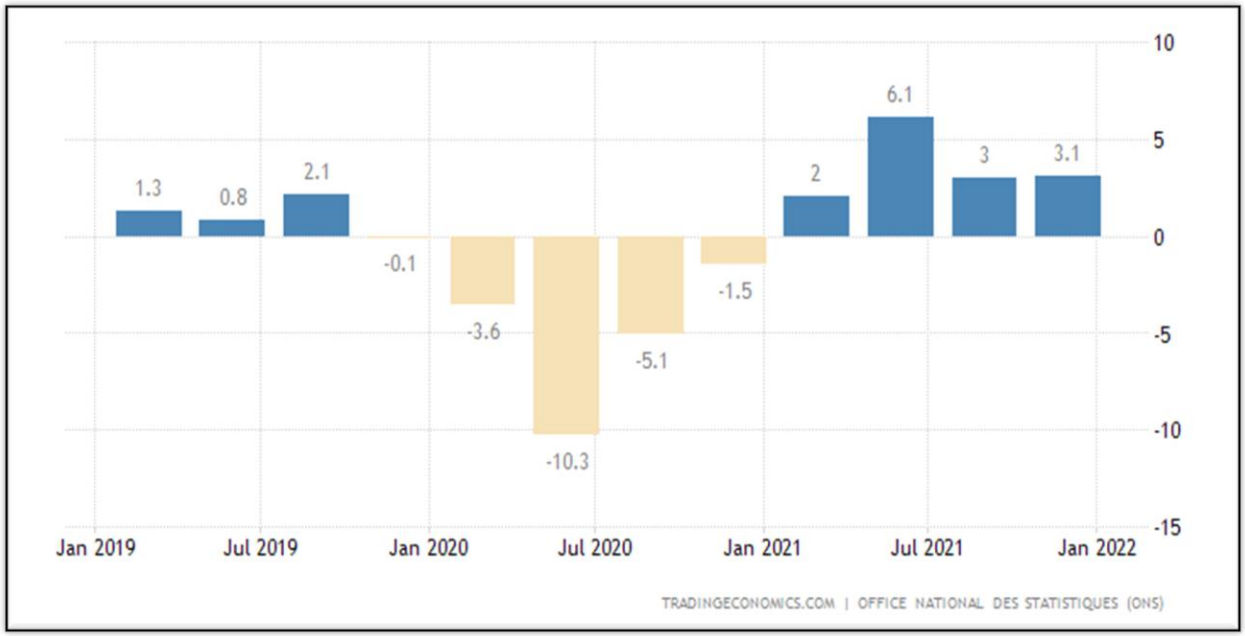

المصدر: البنك الدولي: https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual

2-مؤشر التضخم:

بلغت نسب التضخم سنة 2021 ارتفاعا بلغ قدره 9.6%، ليعيد الكرة مطلع 2022 من الشهر جانفي، وهي نسب مرتفعة جدا لها آثارها السلبية على الأداء الاقتصادي والأنشطة المرتبطة به. وهذا ما يوضحه المخطط البياني التالي:

الشكل-04-: مخطط يوضح نسبة التضخم في الجزائر (2021-2022)

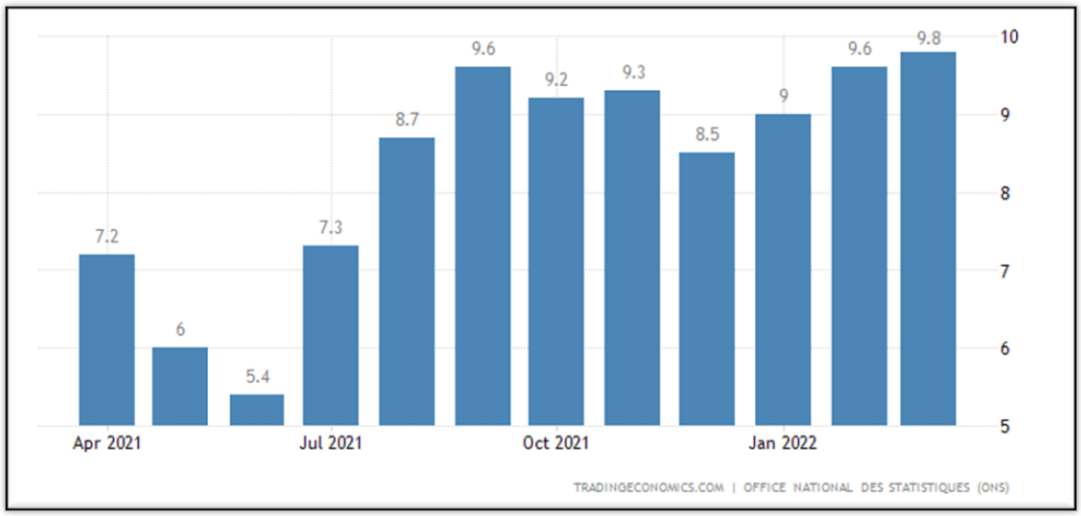

المصدر: البنك الدولي: https://ar.tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi

3-مؤشر الدين الخارجي:

شهد الدين الخارجي بمختلف أقسامه التي يتوزع عليها نسبا متفاوتة تقريبا مطلع 2020 من الثلاثي الرابع بنسبة اقتربت من 3.50% من مجموع الدين الخارجي الكلي، ليشهد تراجعا طفيفا أواخر السنة من الثلاثي ما قبل الأخير من سنة 2021 ليستقر عند حوالي 3.30% من مجموع الدين الخارجي ككل. وهذا ما يوضحه المخطط البياني التالي:

الشكل-05-: مخطط يوضح الدين الخارجي الجزائري لفترة 2020-2021

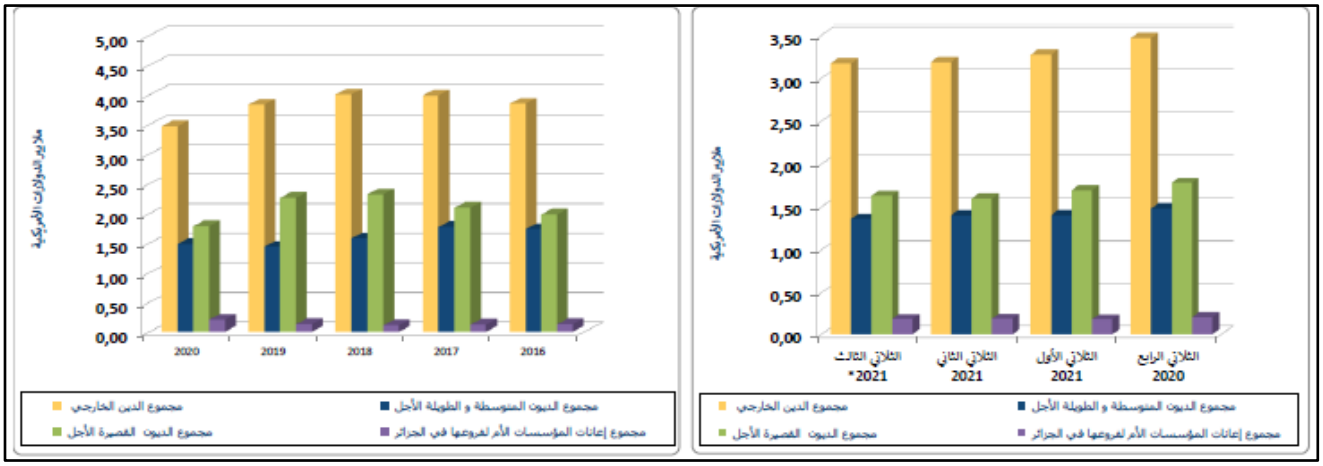

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية-ديسمبر 2021، البنك المركزي.

ثانيا: خلفيات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

من خلال المؤشرات السابقة والتي تعكس إلى حد ما مستوى الأداء الاقتصادي خلال فترة ما قبيل طرح برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث شهدت هذه الفترة العديد من الأزمات على غرار أحداث 2019 وما ترتب عنها من تغيرات سياسية، إلى أزمة كورونا الصحية التي انعكست على كل اقتصاديات العالم أجمع. عمدت الحكومة الجزائرية قبيل طرحها لبرنامج الإنعاش إلى إجراء عملية تقييم للاقتصاد الوطني خلال الفترة 2009-2019، لمعرفة الاختلالات ونقاط الضعف الكبرى، وقد أشار إلى بعضها الوزير الأول السابق عبد العزيز جراد خلال طرحه للبرنامج:[1]

[1] الموقع الرسمي للوزارة الأولى: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-16-06-2021-ar-1.html ، تاريخ الزيارة: 2022/06/10، الوقت: 21:16.

- رغم ما يمثله يوفره قطاع المحروقات بأكثر من 90% من الصادرات ويمثل ما يقارب 40% من إيرادات الدولة. ومع ذلك، فإن ما يشكل قوته شكل أيضا أكبر نقاط ضعفه. فالاقتصاد الجزائري لا يزال في الواقع يعتمد بشكل كبير على الأسعار الدولية للنفط والغاز التي شهدت اتجاهاً تنازلياً منذ صدمة 2014. وقد أدى صندوق ضبط الإيرادات (FRR) دوره بالفعل من خلال التخفيف جزئياً من انخفاض الاحتياطيات حيث تم استهلاكه بالكامل ابتداء من سنة 2017.
- تداعيات ظاهرة "المرض الهولندي"[*1] الذي يربط ركود الصناعات التحويلية بتنمية الصادرات من الموارد الطبيعية. وفي الجزائر، أدى الثقل الساحق لقطاع المحروقات إلى الحيلولة دون أي تنويع للاقتصاد، وتفضيل الواردات على الصادرات (خارج المحروقات) والحد في نهاية المطاف من وزن القطاع الصناعي ليبلغ من 6 إلى 7% فقط من الناتج المحلي الخام.
- الاقتصاد الجزائري بشكل عام يشهد إنتاجية منخفضة لوسائل الإنتاج ويعاني بشكل خاص من البطء الإداري، وكذا نقائص في مجال التسيير، وصعوبات في الحصول على التمويل، بل وحتى غياب رؤية قطاعية مشتركة متناسقة طويلة المدى، والتي يمكن أن توجه وتشرف على تنفيذ السياسات العمومية.

ثالثا: أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

يمثل هذا المخطط الرؤية العامة التي تعبر عن السياسات العامة الاقتصادية للجزائر، والذي جاء تحت عنوان "خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات"، حيث يستعرض التقرير الذي تضمنه الإصلاحات المبرمجة لرفع النمو الاقتصادي بشكل تدريجي ومستدام،

*__المرض الهولندي__: العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية أو الزراعية بسبب وفرة الموارد الطبيعية.

لاسيما تقليص الواردات بـ 10 مليارات دولار ابتداء من 2020، وتحقيق ما لا يقل عن 5 مليارات دولار من الصادرات خارج قطاع المحروقات في 2021، وهو من الأهداف والأولويات الرئيسية المراد تحقيقها في هذا الميدان.

انطلقت الحكومة تحت ما أسمته "مفاتيح النجاح"، من أجل ربط هذه الأخيرة مباشرة بما أسمته "محركات الإنعاش الاقتصادي"؛ التي هي بمثابة الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المخطط واستمراره، وهي خمس محركات: أولا، الزراعة الصحراوية: رهان الأمن الغذائي، ثانيا: الطاقات المتجددة: الشمس بدل النفط، ثالثا: المناجم لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادي، رابعا: الصناعة الصيدلانية لتقليص استيراد الأدوية، خامسا: المؤسسات الناشئة والمصغرة في الخدمات التكنولوجية والصناعات الصغيرة. وللتفصيل أكثر في هذه المحركات ما يأتي:[1]

1- **التنمية الصناعية:** من خلال تثمين الموارد الطبيعية، ومراعاة الآثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة، والمقاولاتية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع الاستفادة من إعادة التوطين في إطار سلاسل القيمة الإقليمية.

2-**التوجه نحو الزراعة الصحراوية: كرهان للأمن الغذائي:** أظهرت المنتجات الرئيسية خلال سنة 2019 عجزًا في الإنتاج مقارنةً بالطلب الوطني (29.4% من القمح الصلب من الواردات - القمح الطري 90.2% - البقول 62.6% -الحليب 49%). وفي ظل التحديات التي تواجهها الزراعة في سياق الاحتباس الحراري، أبرز التقرير إمكانية تنمية الزراعة الصحراوية كمكمل ضروري لزيادة الإنتاج، وتعزيز

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**برنامج الإنعاش الاقتصادي2020-2024**"، جوان 2021، ص.65-69-72.

صناعة الأغذية الزراعية من خلال توسيع المناطق ذات الإمكانات المثبتة، وتنمية المحاصيل الصناعية في الجنوب (الذرة، فول الصويا، بنجر السكر، إلخ). وإنشاء المكتب الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية(ODAS) ، حيث يمثل الرهان في ضمان الأمن الغذائي ببلاد، وتعزيز مصادر الإمداد للمراكز الحضرية الكبيرة في الشمال.

3-**الطاقات المتجددة: الشمس بدل النفط:** مصادر التموين الطاقوي في الجزائر تتوزع بين 35٪ بترول و65٪ من الغاز الطبيعي، لهذا تتجه الاستراتيجية المعتمدة حالياً إلى دعم تطوير الطاقات البديلة والمتجددة، وعلى رأسها الطاقة الشمسية. وهذا الذي من شأنه التنويع في مصادر الإيرادات المحلية، وحتى التوجه نحو التصدير من جهة أخرى إذا أمكن، كما أنه ضمان لاستغلال وتوظيف طاقة نظيفة صديقة للبيئة، كما أن رهانات الانتقال الطاقوي تعتمد وبشكل كبير على الطاقات المتجددة. وفي عام 2011تم إطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة، وضمان توفير 40% من إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة كهدف أولي، في انتظار تجاوز تحدي استيراد الألواح الشمسية، فيما يعول على المدرسة الوطنية للطاقات المتجددة التي تم تأسيسها في 2020 لتكون خزان القطاع برأس المال البشري اللازم لتنميتها[1].

4-**الاهتمام بالمناجم من أجل تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية:** حيث تهدف الحكومة لتعزيز إمكانات التعدين الجزائرية من خلال تطوير سلاسل قيمة التعدين يشمل جميع الأنشطة الاستخراجية المعدة لإنتاج الخامات أو المعادن المفيدة مثل الذهب والفضة والأحجار الكريمة وشبه الكريمة، الزنك والرصاص والنحاس وعناصر مجموعة البلاتين، والمعادن النادرة، والمعادن الصناعية كالفوسفات، والباريت.

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 76.

ستتمكن الجزائر من خلال استغلال هذه المواد الخام من تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بعيدا عن المحروقات. لذلك فإن الهدف الرئيسي المنشود، هو تحفيز القوة لتنمية قطاع التعدين ليساهم في الانتعاش الاقتصادي، وتصنيع معدات الطاقات المتجددة أو تخزين الطاقة[1].

5-وكذا المحرك الخامس بعد الرابع **(الصناعة الصيدلانية لتقليص استيراد الأدوية)**، فإنه يتعلق **بالمؤسسات الناشئة والمصغرة في الخدمات التكنولوجية والصناعات الصغيرة**، والذي يمثل جزء كبير منها طرفا أساسيا في الاقتصاد الأخضر، خاصة عندما يتعلق الأمر بتوظيف واستعمال التكنولوجيا، والدي من شأنه ربح الوقت والجهد والتكلفة. ولذلك ازدادت أهمية دور المعرفة زيادة ملحوظة في أداء اقتصاديات البلدان التي تمكنت من إدارة واستغلال رأس مالها المعرفي بطريقة فعالة. ولأنه لا يمكن للجزائر أن تبقى على هامش التوجه العالمي للاندماج المعرفي، فقد استحدثت وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، كإشارة قوية لاستراتيجية الحكومة التي تعمل على خلق جميع الظروف اللازمة لترقية وتشجيع تصدير المنتجات المصنعة عالية المحتوى تكنولوجيا، وخطوة لحشد الإمكانات البشرية للبحث والتطوير[2].

[1] ***المرجع نفسه***، ص. -79

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 79-81.

المطلب الثاني: المؤسسات الناشئة ومخطط الإنعاش الاقتصادي2020-2024

أولا: نصيب المؤسسات الناشئة من أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي

ازدادت أهمية دور المعرفة زيادة ملحوظة في أداء اقتصاديات البلدان التي تمكنت من إدارة واستغلال رأس مالها المعرفي بطريقة فعالة. ولأنه لا يمكن للجزائر أن تبقى على هامش التوجه العالمي للاندماج المعرفي، فقد استحدثت وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، كإشارة قوية لاستراتيجية الحكومة التي تعمل على خلق جميع الظروف اللازمة لترقية وتشجيع تصدير المنتجات المصنعة عالية المحتوى تكنولوجيا، وخطوة لحشد الإمكانات البشرية للبحث والتطوير[1]. ومن أجل هذا القطاع المستحدث تم تسطير جملة من الأهداف المتعلقة به:[2]

1-**إنشاء نظم إيكولوجية:** تعزز نقل نتائج الابتكار والبحث إلى الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما مؤسسات التعليم والتدريب، والمؤسسات الصغيرة، والشركات الناشئة والحاضنات، لتحسين جاذبيتها وقدرتها التنافسية.

2-**مؤسسة عامة تسمى "مشروع الجزائر"**: ستكون مسؤولة عن إدارة الهياكل الداعمة للشركات الناشئة بهدف إطلاق شبكة من مسرعات الشركات الناشئة في الجزائر. وسيضمن المراقبة والإشراف على الشركات الناشئة مع تلبية احتياجاتها اللوجستية.

3-**تطوير الإطار القانوني لتعريف وتسمية مفاهيم البدء والحاضنة:** وكذلك المعجم الخاص بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه

[1] الموقع الرسمي للوزارة الأولى: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/pre-2020-2024-ar.html ،تاريخ الزيارة: 2022/06/11، الوقت:6:08.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**برنامج الإنعاش الاقتصادي2020-2024**"، جوان 2021، ص.68-69.

الكيانات. في الواقع، تختلف الشركات الناشئة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة أو الشركات VSE من خلال مجموعة من الخصائص المتعلقة بعمر الشركة الناشئة، وطابعها المبتكر، ودورانها المنخفض، واستقلاليتها، وحجم الشركة. (أقل من 250 موظفًا)، حجم السوق ونموه (قابلية التوسع). لذلك يجب الاعتراف بها من خلال خصائصها للتأهل لآليات التمويل واللوجستية والضرائب، ...

4-**إنشاء صندوق استثمار:** مخصص لتمويل ودعم الشركات الناشئة يسمى "صندوق البدء الجزائري".

5-**تمكين التمويل الجماعي:** من خلال تطوير إطار عمل تنظيمي للتمويل الجماعي.

6-**استحداث نظام جديد للشركات:** "شركة مساهمة مبسطة" من خلال تعديل قانون التجارة.

- منصة وطنية للشركات الناشئة (عبر الإنترنت)
- إحصاء للشركات الناشئة على المستوى الوطني

كما أشار السياق نفسه إلى ثلاثة برامج جارية للسماح بدمج الشركات الناشئة في قطاعات معينة: هذه هي الصناعة مع رقمنة العمليات الصناعية للمجموعات الكبيرة (الصناعة 4.0)، والزراعة (Agritech) والأغذية (تكنولوجيا الغذاء) والقطاع المالي للقطاع المالي. تعزيز الشمول المالي والتجارة الإلكترونية (fintech).[1]

[1] ***المرجع نفسه***، ص.69.

ثانيا: المؤسسات الناشئة ومخطط عمل الحكومة 2021 -قراءة في الأعمال المسطرة-

في إطار ما اعتبره هذا المخطط بالانتقال الرقمي كأحد الرهانات الكبرى التي يجب مواجهته في سياق دولي، فإن الحكومة التزمت بترقية منظومة حاضنة المؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي، وهو ما عنونته تحت "الإسراع في تحقيق لانتقال الرقمي والتطوير المؤسسات الناشئة":[1]

- إنشاء إطار تنظيمي للابتكار المفتوح ووسائط الدفع الالكتروني وإصدار النصوص التطبيقية من أجل التمويل التشاركي.
- مراجعة الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية لجعلها أكثر مرونة مع المؤسسات الناشئة.
- تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات لصالح المؤسسات الناشئة وغيرها من المستثمرين المبتدئين.
- إنشاء المؤسسات الناشئة لأصحاب الأعمال الحرة والمقاولين الذاتيين.
- تعزيز دور المؤسسات الناشئة كأداة للاشتراك المالي من خلال الدفع الالكتروني والتجارة الإلكترونية.
- إنشاء ممثليات إقليمية لصندوق المؤسسات الناشئة الجزائرية.
- إطلاق برنامج الإسراع في إنشاء المؤسسات من خلال مسرع عمومي"-Algeria Vanture".
- إنشاء حاضنات ومسرعات في كل ولايات البلاد
- وضع نظام لتقييم الحاضنات وتأهيل مستواها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**مخطط عمل الحكومة 2021**"، مصالح الوزير الأول، سبتمبر 2021، ص.31-32.

- استحداث "مخبر مالي" لصالح المؤسسات الناشئة التي تنشط مجال التكنولوجيا المالية.
- إحصاء التصنيفات الدولية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة والاختراع واقتصاد المعرفة وتحسين مرتبة الجزائر.
- تقليص أعباء أرباب العمل لصالح المؤسسات الناشئة
- تشجيع رأسمال المخاطر بالنظر إلى دوره الأساسي في تمويل الابتكار وتخفيف الإجراءات الإدارية لإنشاء صندوق للاستثمار وصندوق إيداع مشترك للابتكارات.
- إدخال تدابير تحفيزية لفائدة ملائمة الأعمال والإعفاء الضريبي للمبالغ المستثمرة في المؤسسات الناشئة (حقوق المساهمين).
- تسهيل طرق الاستفادة من الدفع الالكتروني لصالح المؤسسات الناشئة.
- استغلال صناديق الاستثمار الولائية لتمويل الناشئة.
- تعزيز التعاون مع صناديق الاستثمار الكفيلة للاستثمار في المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- تشجيع المؤسسات الناشئة الأجنبية، ولا سيما الإفريقية، على الاندماج في المنظومة الحاضنة الجزائري.

ما يلاحظ على هذا المخطط هو تركيز أغلب أعماله على ثلاث جوانب فيما تعلق بالمؤسسات الناشئة؛ كجانب الرقمنة وتوظيف التكنولوجيا باعتبارها مهمة للإدارة والتسيير بصفة عامة، وأهم بالنسبة للمؤسسات الناشئة من ناحية الابتكار والابداع إلى جانب معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية في السوق.

أما الجانب الثاني؛ فكان على التمويل وكل ما يتعلق بمعاملاته المرتبطة بالمؤسسات الناشئة بالسوق من جهة، وبربطها بالعملاء والمؤسسات المالية وأرباب العمل وغيرهم من جهة أخرى، إضافة إلى رأسمال المخاطر والتمويل التشاركي.

كما يلاحظ غياب الجانب القانوني والتشريعي لهذه المؤسسات، بالرغم من أن هذا الجانب يعاني بطأ شديدا عند دخوله حيز التطبيق والتنفيذ. هذا عدا ما تناوله هذا المخطط في هذا الجانب من القوانين التنظيمية للتجارة الالكترونية والابتكار.

ثالثا: أهم الإنجازات المتعلقة بالمؤسسات الناشئة في مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

سيكون التركيز على ثلاث مستويات من الانجازات باعتبارها جزء من أهداف المخطط الإنعاش الاقتصادي تجاه هذا القطاع الحديث من جهة، وأيضا هذه المستويات تمثل إلى حد اللبنات الرئيسية التي تقوم عليها المؤسسات الناشئة.

1-على المستوى التشريعي والقانوني:

صدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر سنة 2020 متعلق بإنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال". ويحدد المرسوم جميع الشروط والإجراءات القانونية اللازمة للحصول على كل علامة[1].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **الجريدة الرسمية**، المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر سنة 2020 متعلق بإنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"، وتحديد مهماتها وتشكيلتها وسيرها، ع.55، 21سبتمبر2020، ص. 10-11-12.

- **علامة ""مؤسسة ناشئة-Startup":**
  - يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوات.
  - أن يعتمد نموذج أعمالها على منتجات أو خدمات ذات فكرة مبتكرة
  - ألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
  - أن يكون رأسمالها مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.
  - يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
- **علامة "مشروع مبتكر-Projet Innovants":**

إيداع طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقا بالوثائق التالي:

  - عرض حول المشروع وأوجه الابتكار فيه.
  - العناصر التي تثبت الإمكانات الكبيرة للنمو الاقتصادي.
  - المؤهلات العلمية و/أو التقنية وخبرة الفريق المكلف بالمشروع.
  - وعند الاقتضاء كل وثيقة ملكية فكرية وأي دائرة أو مكافأة متحصل عليها.
- **علامة "حاضنة أعمال-INCUBATEUR ":** وتتضمن ما يلي:[1]
  - مخطط مفصل لحاضنة الأعمال.
  - قائمة المعدات التي تضعها تحت تصرف المؤسسات التي يتم احتضانها.

[1] ***المرجع نفسه.***

- تقديم مختلف الخدمات التي توفرها حاضنة الأعمال للمؤسسات الناشئة
- السيرة الذاتية لمستخدمي حاضنة الأعمال والمكونين والمؤطرين.

2-الجانب التمويلي:

حاصنة الأعمال: حسب البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة فإن علامة "الحاضنة" تستهدف جميع هياكل دعم الابتكار والشركات الناشئة، وبهذه العلامة يصبح هناك تأهيل للحصول على مساعدة الدولة، ولا سيما الإعفاءات الضريبي. ومن الامتيازات الممنوحة لها:

- **الاعفاء الضريبي:** الحاضنات تستفيد من الإعفاءات الضريبية لمدة سنتين من تاريخ التصنيف.
- **التمويل:** الحاضنات المصنفة مؤهلة للحصول على إعانات حكومية.
- **الأرض:** تستفيد الحاضنات من التسهيلات في منح الأراضي والامتيازات.

تلتزم هذه الحاضنات خلال فترة مرافقتها للمؤسسات ب:[1]

- توطين المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأة.
- مرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراء إنشاء المؤسسة.
- مساعدة المؤسسات الناشئة في إنجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل.
- توفير تكوين نوعي، خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية.

[1] زرواق عائشة، **"تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري-صندوق تطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات نموذجا-"**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، م.7، غ.1 (2022)، ص ص. 970 – 989.

- وضع الوسائل اللوجستية تحت تصرف حاملي المشاريع مثل قاعات الاجتماع وعتاد الإعلام الآلي والمستلزمات المكتبية والانترنت عالي التدفق.
- مساعدة المؤسسات الناشئة لإنجاز النماذج.
- مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق.

➢ **رأس المال المخاطر:** عرف المشرع الجزائري شركة رأس المال الاستثماري بموجب نص المادة 2من القانون رقم 06 – 114 على أساس الهدف من إنشاءها حيث جاء فيها: "تهدف شركة الرأسمال الاستثماري إلى المشاركة في رأسمال الشركة وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة.[1]

➢ **صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة:**

نص المشرع الجزائري على إنشاء حساب تخصيص خاص في الخزينة تحت رقم 302 – 150بعنوان "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة "Start-up"، وذلك بموجب نص المادة 131 من قانون المالية لسنة 2020 المعدلة بموجب المادة 68 من القانون رقم 20-07 والمادة 42 من الأمر رقم 21-07. [2]

كشرط للاستفادة من هذا الصندوق من المؤسسات الناشئة، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 20 – 254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، ثم تلي ذلك صدور قرارين وزاريين مشتركين، الأول يحدد مدونة إيرادات ونفقات حساب

[1] ***المرجع نفسه.***

[2] مفروم برودي، "**المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع والمأمول**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، م.7، ع.3 (2020)، ص ص. 341 – 356.

التخصيص، والثاني يحدد كيفية متابعته وتقييمه، في انتظار صدور نصوص أخرى توضح أكثر النظام القانوني لصندوق دعم وتطوير المؤسسات الناشئة.[1]

هذا إلى جانب خاصية التمويل الجماعي والتشاركي، من خلال المساهمات والمبادرات من قبل مختلف المتعاملين الاقتصاديين من مستثمرين وأرباب العمل ...الخ.

خلال الطبعة الثانية من المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة لعام 2022، أشار الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان إلى بعض الأرقام المتعلقة بمنح العلامات وقد جاءت على التوزيع كالتالي:

الجدول-13-: جدول يوضح عدد المتحصلين على العلامات ما بين 2020 و2022

نوع العلامة Labal	عدد المتحصلين
مشروع مبتكر +دعم مالي	390
مؤسسة ناشئة +مشروع مبتكر	750
الحاضنات	38

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على: https://www.aps.dz/ar/economie/122357-390 ،تاريخ الزيارة: 2022/06/11، الوقت: 11:17.

[1] *المرجع نفسه*، ص ص. 341 – 356.

المطلب الثالث: المؤسسات الناشئة وسياسات الإنعاش الاقتصادي: التحديات والمعيقات

أولا: أداة التحفيز الاقتصادي والمؤسسات الناشئة فترة (2020-2021)

أهم مميزات هذا التحفيز تمثلت في:[1]

- إعفاءات جبائية لصالح المؤسسات الناشئة تصل إلى خمسة.
- قروض بنكية تصل إلى300000 دج بالنسبة للمؤسسات الناشئة بشكل عام، وإذا أخذت صفة مؤسسة ناشئة صغيرة مليوني دج، وإذا كانت متوسطة فحد القرض هو 122 مليون دج.
- السلطات عازمة على مساندة المؤسسات الناشئة بمحاربة البيروقراطية.
- حث الجماعات المحلية على توقيع اتفاقات خبرة مع المؤسسات الناشئة المبتكرة
- إنشاء صندوق دعم المؤسسات الناشئة.
- إعفاءها من الرسم على النشاط المهني ومن الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين مع إعفاء عتادها من الرسم على القيمة المضافة والخضوع إلى نسبة الحقوق الجمركية مخفضة 5%.

هناك دراسة للباحث "رقامي محمد" حول"أحقية المؤسسات الناشئة في التحفيز الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2020-2021"، وقد وظف في شقها التطبيقي المنهج التحليلي من خلال توظيفه لأداة الاستبيان والذي تم تحليله ببرنامج (SPSS25). سيتم الاستعانة بأجزاء من هذه الاستبيان "أسئلة ونسب مئوية، ملاحظات"، خصوصا وأن العينات فيها هم حاملي فكرة مشروع مؤسسة ناشئة، هذه الأخيرة تم ربطها بالإنعاش/التحفيز الاقتصادي، وهو ما يتقاطع إلى حد ما مع دراستنا بشكل كبير.

[1] رقامي، ***المرجع نفسه***، ص ص. 717 – 737.

من بين الأسئلة التي تضمنها الاستبيان فيما يخص علاقة التحفيز الاقتصادي بالمؤسسات الناشئة، مع إجابات العينة وملاحظات وتعليقات الباحث، ما يلي:

1-إجابات حول شكل التحفيز الذي يؤثر على المؤسسات الاقتصادية: عبارات الاستبيان كانت كالتالي:

- يمكن القيام بالتحفيز من خلال الدعم المالي المكثف والذي يكون عن طريق خفض أسعار الفائدة.
- تقديم قروض ميسرة ومنح بدون مقابل مباشر للشركات.
- زيادة الطلب الداخلي من خلال رفع الدخل المتاح للأفراد عن طريق تخفيض الضرائب.
- تخفيض تكلفة الطاقة، وذلك بالنسبة لكل القطاعات تسهيل البنوك الإجراءات الإدارية على أصحاب المشاريع الحقيقية.
- تسهيل البنوك الإجراءات الإدارية على أصحاب المشاريع الحقيقية.

لاحظ الباحث أن كل من العبارات الأولى والثانية والخامسة قد تم الموافقة عليها وكل منه انحراف معياري يقارب الواحد فهناك تشتت نوع ما، أما العبارة الثانية والثالثة فكان الرأي السائد محايد، فهذا ما يدل أنه هناك اختلاف بين كل أفراد العينة بين الأسلوب الأفضل للقيام بالتحفيز، وهذا لاختلاف حاجة كل مؤسسة.

2-إجابات أفراد العينة حول كيفية تمكن المؤسسات الناشئة من الاعتماد على خصائصها لتمكن من الاستمرارية والنمو: عبارات الاستبيان كانت كالتالي:[1]

- هي مؤسسة تقدم خدمة مبتكرة أو منتج جديد ويقدم لسوق كبير
- أن الرواتب المنخفضة في لمؤسسات الناشئة يصاحبها حوافز استثنائية كبيرة

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص. 717 – 737.

- صاحب فكرة المؤسسة الناشئة ليس بالضرورة هو لمالك الوحيد، فقد يكون معه مساهمين آخ رين مخاطر ين في رأس المال.

لاحظ الباحث بأن هناك موافقة بشدة بأن المؤسسات الناشئة هي تقدم خدمة مبتكرة أو منتج جديد ويقدم لسوق كبير و أن الرواتب المنخفضة فيها يصاحبها حوافز استثنائية كبيرة أما فيما يخص العبارة القائلة بأن صاحب فكرة المؤسسة الناشئة ليس بالضرورة هو المالك الوحيد، فقد يكون معه مساهمين آخ رين مخاطر ين في رأس المال، وذلك لأن الأفراد المستجوبين منها من يعتبر الشريك له مضار كبيرة فهو يعطل مرونة اتخاذ القرارات والبعض الأخر يعتبر المساهمين كمراقبين داخليين مهمين في تصويب القرارات حين نلاحظ أن هناك تشتت كبير فنسبتين الذين رأيهم محايد هم فقط 17.3 %. فكان قرار المحور ككل هو الموافقة وبانحراف صغير قدره 50017, .2.

3-إجابات أفراد العينة حول مدى تأثير خصائص مسيري المؤسسات الناشئة على الاستفادة من التحفيز وتحقيق أهدافها: عبارات الاستبيان كانت كالتالي:

- خبرة مسير المؤسسة الناشئة في تسيير مشاريع تساعده على تقليل المخاطر مما يزيد من احتمال تحقيق مكاسب مالية
- لما يكون صاحب مهارات عالية في التواصل وتحديد بدقة أهداف وطموحات مؤسسته فأنها غالبا لا تفلس
- يخطط تشغيليا وتكتيكيا بشكل مستمر فيقلل بشكل مرن الأخطاء التسييرية.

لاحظ الباحث أنه بالنسبة لكل العبارات كان رأي العينة ككل هو الموافقة وبانحراف متوسط ما بين 62713, 2 و 77940, 2، فتم الموافقة على المحور ككل وبانحراف صغير قدره 45673, .2.[1]

[1] [1] ***المرجع نفسه***، ص ص. 717 – 737.

ثانيا: تحديات ومعيقات المؤسسات الناشئة

من خلال ما سبق طرحه ضمن دراسة الباحث في النقطة السابقة، برزت العديد من الملاحظات والنقاط الهامة، أغلبها يتعلق بمجال المؤسسات الناشئة، لحداثته وضعف الخبرة الميدانية، خصوصا في بيئة اقتصادية شهدت العديد من الاختلالات الآونة الأخيرة بالأخص ما شهدته الميزانية العامة وأداء الاقتصاد الوطني، ما يطرح تحديات أكبر أمام المؤسسات الناشئة ونظمها البيئية الخاصة، وهو ما قد لا تستوعبه سياسات الإنعاش الاقتصادي، كونها سياسات قريبة المدى، وكذا برامج ظرفية لمراحل خاصة يمر بها اقتصاد البلاد "تداعيات كورونا مثلا"، إلى جانب الأوليات التي يوليها لكل قطاع حسب نشاطه ومهامه.

ومن أبرز هذه التحديات والمعيقات التي تشهدها المؤسسات الناشئة:

1- **الجانب القانوني:** بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة للاهتمام بهذا النوع من المؤسسات، إلا أننا نلاحظ فجوة بين الواقع والنص القانوني كما توجد العديد من الثغرات التي لم تغطيها هذه النصوص القانونية، وهذا راجع إلى حداثة هذا المجال وعدم الإلمام به. وعدم مواكبة المعايير الدولية في تأسيس تسيير المؤسسات الناشئة. ومن ضمن الفجوات عدم توفر نص قانوني يؤهل الوزارة الوصية لاستحداث الصيغة الكاملة للمؤسسة الناشئة دون الرجوع إلى وزارات أخرى.

هذا يستدعي ضرورة توسيع صلاحيات الوزارة الوصية مع ضرورة إرساء مفاهيم صحيحة ومحددة خاصة بالمؤسسات الناشئة في الأوساط العملية.

- خلو القوانين المتعلقة بالشركات الخاصة على أي مواد تتعلق بالمؤسسات الناشئة، ومعاملة الشركة الناشئة مثلها مثل أي شركة محدودة المسؤولية يضيف عليها أعباء لا تتناسب مع طبيعتها. مثلاً لا تحتاج الشركة الناشئة بالضرورة لمكان

فيزيائي وموظفين متواجدين فيه، كما أنها ليست مطالبة بتحقيق أرباح، وحتى تقاسم الحصص مع الشركاء المؤسسين قد يخضع لتفاهمات تختلف عن تلك الموجودة في الشركات التقليدية.[1]

2-**الجانب المالي:**

- يعد التمويل من أكبر الصعوبات التي تواجه المؤسسات الناشئة وهذا راجع لغموض عملية تقديم طلب الإعانة في هذا المجال ما يدل على غياب إرادة حقيقية في تقديم مساعدات مالية. وهو ما يتطلب إعادة النظر في طرائق تقديم الإعانات المالية، خاصة من حيث المدة الزمنية والاهتمام أكثر بدعم المؤسسات الناشئة لما لها من دور فعال في النمو الاقتصادي.
- ضعف التنسيق بين صندوق الدعم والهيئات التمويلية الأخرى؛ كحاضنات الأعمال وشركات الرأسمال الاستثماري لمع أنهم يشتركون في عنصر المغامرة في استثمار الأموال، هذا مع ضعف إشراك البورصة ومؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة في ذلك. وبالتالي العمل ضروري على هذا المستوى كونه يؤثر بشكل كبير على نشاط المؤسسة الناشئة.

3-**الجانب الإداري والتقني:** غياب التوجيه ونقص المعلومات في النقاط التالية:

- الخطوات الأساسية لإنشاء المؤسسة.
- عدم وضوح المواقع الالكترونية الخاصة بالتسجيلات الأولية، طلب الإعانات المالية.
- تعقيد الإجراءات الإدارية.
- عدم فعالية الخدمات الإلكترونية.

[1] بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، "**واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**"، حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، م.7، ع.3 (2020)، ص ص. 403 – 421.

كل هذا يستدعي تسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء المؤسسات مع ضرورة توضيح الخطوات التي لابد من اتباعها بتوفير المعلومات على جميع المستويات أما بخصوص الخدمات الالكترونية فلابد من إعادة النظر فيها من خلال تحيين المواقع وتبسيطها للمستخدم.

- ضعف وتيرة الرقمنة على مستوى مختلف القطاعات وأجهزتها البيروقراطية، ومن ضمنها قطاع المؤسسات الناشئة كونه أكثر المتأثرين بهذا الضعف من جهة، وأيضا إحدى خاصياتها التي تتعلق بالابتكار تتطلب توفر الوسائل التقنية والتكنولوجية، كالتسويق للمنتج ومختلف معاملاتها الالكترونية.

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل نصل إلى أن المؤسسات الناشئة كمشروع ينطلق من فكرة قد تتضمن منتج معين أو خدمة قد تكون حلا لمشكلة في الواقع أو نادرة وغير موجودة في السوق، ما يميزها عن غيرها من المؤسسات التقليدية هو روح المغامرة واللايقين، مع اعتمادها على التكنولوجيا والابتكار والابداع في طرح منتجاتها وأفكارها والقدرة التنافسية في السوق، وحتى في حل مشاكلها.

برز الاهتمام بها في الجزائر وبشكل رسمي مطلع 2020 بعد الإعلان عنها جزء من التشكيلة كوزارة منتدبة، هذا الاهتمام صاحبه وضع مضطرب نوعا، من جهة الوضع المترتب عن أحداث 2019، ضف له تداعيات الأزمة الصحية على الاقتصاد الوطني أدائه، لتشهد الميزانية عجزا كبيرا، ما اضطر بالحكومة إلى طرح برنامج الإنعاش الاقتصادي كمحرك للاقتصاد الوطني والسوق المحلية، هذا البرنامج يدخل ضمن سياسات قريبة المدى نتيجة لعمر 2020-2024.

هذا البرنامج مع مخططات عمل الحكومة السنوية، قد أولت اهتماما مباشرا بالمؤسسات الناشئة، وجعلت له نصيبا من عملية الإنعاش الاقتصادي ومخططها، وذلك على عدة مستويات؛ التشريعي والمالي، الإداري والفني. حيث استفادت نسبيا من بعض الامتيازات التي تتعلق بالضريبة والدعم المالي لها من صناديق التمويل وغيرها من المصادر. إلا أنه وعلى مدار سنتين من الاهتمام وبسبب الأولويات القطاعية، ومع حداثة تجربة المؤسسات الناشئة وقلة خبرتها بالبيئة، فقد واجهت العديد من التحديات والمعيقات على المستويات التي عمل عليها المخطط بحد ذاته، كما تبقي التحفيز الاقتصادي للمؤسسات الناشئة هي الأخرى

بمثابة حل مؤقت أو ظرفي لا يكفي لبناء نظام بيئي يستوفي شروط وخصائص هذه المؤسسات، مالم يكن ذلك في إطار سياسات بعيدة المدى.

خاتمة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي تتمحور حول المؤسسات الناشئة ودورها في تفعيل ودعم سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر، بالرغم من الموارد والامكانات التي وُجِّهت لها، إلا أنه مازال يواجهها العديد من التحديات والمعيقات خصوصا في بيئة كالجزائر، حديثة عهدٍ بقطاع ومجال يستلزم قيامه استيفاء العديد من الشروط الموضوعية والميدانية الكافية، والتي تتماشى بدورها مع خصائص ومميزات هذه المؤسسات من كل النواحي سواءً التشريعية أو المالية، أو من ناحية التسيير والإدارة، إلى جانب الوسائل التقنية والتكنولوجية اللازمة لها. كما إن هذه التحديات تقف حائلاً أمام دعم وتفعيل مخطط الانعاش الاقتصادي من خلال تحقيق الأهداف المُسطَّرة ضمنه.

بعد كل هذا يمكن أن نستخلص جملة من النتائج هي كالآتي:

- المؤسسات الناشئة هي فكرة مشروع قابلة للتجسيد قد تكون في شكل منتج جديد أو خدمة معينة مبتكرة واستثنائية تلبي إحدى حاجيات السوق، ولها القدرة على النمو السريع وتحقيق الأرباح في فترة قصيرة، من أهم مميزاتها أنها مؤسسات مؤقتة لا تسعى للبقاء طويلا، إلى جانب تمتعها بروح المبادرة مع المخاطرة العالية، مع بقاء عنصر اللايقين بتحقيق الأرباح من عدمه ونجاح المنتج في السوق من خسارته.
- سياسات الإنعاش الاقتصادي هي إحدى وسائل الميزانية العامة التي تستخدمها الدولة من أجل التأثير في الوضع الاقتصادي(ركود)على المدى القصير، وهي تتميز بالظرفية، إلى جانب التأثير في النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، من بينها الوسائل النقدية والمالية. كما أن أوجه هذا التأثير في الغالب يكون بتحريك

الطلب الكلي بزيادة الانفاق الكلي(الخاص/العمومي/الاستثماري)، لتشجيع المؤسسات على الإنتاج ومنه دعم النمو وامتصاص البطالة.

- إن علاقة المؤسسات الناشئة بسياسات الانعاش الاقتصادي، والمتمثلة بالتحديد في مخطط الانعاش الاقتصادي 2020 2024، تكمن في أن هذا المخطط هو الوثيقة الرسمية الأولى التي تعبر عن الأرضية التي تتضمن الخطوط العريضة والأهداف الرئيسية المتعلقة ببيئة ونظم المؤسسات الناشئة؛ قانونيا إداريا ماليا.
- تحقيق أهداف مخطط الانعاش الاقتصادي مرهون بمدى الصلاحيات والامتيازات التي يمنحها هذا المخطط إلى جانب المخططات الحكومية التي تندرج ضمنه، والتي تتماشى بالضرورة مع خصائص ومميزات المؤسسات الناشئة، وهذا من أجل ضمان قيامها بأدوارها بفعالية، والقدرة على التأثير في النشاط الاقتصادي ومنه تحقيق الانعاش.
- بالرغم مما طرحته الحكومة الجزائرية منذ 2020 مع بروز ضرورة الاهتمام اعلى المستوى الرسمي بهذا المؤسسات الناشئة، إلا أن أنها لم تستوفي الشروط اللازمة الخاصة ببيئة هذه المؤسسات، وذلك باعتبار النقائص والاختلالات الموجودة على مستوى كل من المنظومات التشريعية والمالية والإدارية والتقنية، هذه الأخيرة التي تتطلب تدرجا في توطيدها وتحقيقها، مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذه المؤسسات دون غيرها مما هو تابع للقطاع الخاص أو العام.
- بروز العديد من المتغيرات حالة دون إدراج الشؤون المتعلقة بالمؤسسات الناشئة ضمن أولويات الاهتمامات الحكومية، على غرار السياق الذي جاءت فيه وهو جائحة كورونا خصوصا في بداياتها الأولى مطلع 2020، حيث كانت الجهود والامكانات منصبة على استيعاب وتدارك تداعيات هذه الأزمة دون غيرها.

خاتمة

بناء على ما سبق طرحه نجيب على إشكالية الدراسة بما يلي: **إن حداثة قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر كونه مازال في مرحلة التأسيس والتمكين، بالتالي لم يرقى بعد لدرجة المأسسة المطلوبة التي تمكنه من لعب دور فعَّال في النشاط الاقتصادي، ومنه دعم وتفعيل سياسات الإنعاش الاقتصادي المسطرة ضمن مخطط 2020-2024. ضف لذلك قِصر عمر التجربة الميدانية لهذه المؤسسات، وضعف الخبرة الكافية بمعطيات البيئة الاقتصادية الجزائرية ومتغيرات سوقها. كذلك بُطأ عملية توفير بيئة هذه المؤسسات وفق ما تتطلبه من قوانين وتشريعات، بالإضافة إلى ما يتعلق بشؤونها المالية، وكذا الوسائل والامكانات التقنية المطلوبة.**

في ضوء النتائج المتوصَّل إليها توصي الدراسة بما يلي:

- تدارك الفجوات بين الواقع والنص القانوني المتعلق بالمؤسسات الناشئة ونشاطها، ومحاولة استيعاب الثغرات التي لم تغطيها هذه النصوص القانونية، وهذا في أغلبه راجع إلى حداثة هذا المجال وعدم الإلمام به كما يجب.
- مواكبة المعايير الدولية في تأسيس وتسيير المؤسسات الناشئة، وتكييفها بحكم معطيات ومتغيرات البيئة الجزائرية، ومن ضمن الفجوات عدم توفر نص قانوني يؤهل الوزارة الوصية لاستحداث الصيغة الكاملة للمؤسسة الناشئة دون الرجوع إلى وزارات أخرى.
- ضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء المؤسسات الناشئة مع ضرورة توضيح الخطوات التي لابد من اتباعها بتوفير المعلومات على جميع المستويات،

أما بخصوص الخدمات الالكترونية فلابد من إعادة النظر فيها من خلال تحيين المواقع وتبسيطها للمستخدم.

- إعادة النظر في طرائق ومعاملات تقديم الإعانات المالية، خاصة من حيث المدة الزمنية والاهتمام أكثر بدعم المؤسسات الناشئة لما لها من دور فعال في النمو الاقتصادي.
- العمل على تحسين وتسريع مشاريع الرقمنة نظرا لما لها من أهمية على مستوى كل القطاعات خصوصا الاقتصادية منها، وبالأخص المؤسسات الناشئة التي تقوم وظيفتها في جزء كبير منه على الابتكار والابداع الذي يتطلب وسائل تكنولوجية وتقنية من أجل تقديم خدماتها ومنتجاتها للسوق.

قائمة المراجع

3-المراسيم:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **الجريدة الرسمية**، المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر سنة 2020 متعلق بإنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"، وتحديد مهماتها وتشكيلتها وسيرها، ع.55، 21سبتمبر 2020.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**برنامج الإنعاش الاقتصادي2020-2024**"، جوان 2021، ص.65-69-72.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**مخطط عمل الحكومة 2021**"، مصالح الوزير الأول، سبتمبر 2021، ص.31-32.

1-الأطروحات والمذكرات:

- باشوش، حميد، ***المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة طريق السيار شرق-غرب***، *أطروحة ماجيستر*. جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011/2010)، ص.58
- البحري، مراحي. ***تأثير الأزمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري***. مذكرة ماستر. جامعة أم البواقي: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.
- بن خليفة، مريم وفاطمة، بايشي. ***انعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي على التشغيل فيي الجزائر***. أطروحة ماستر. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير،2017/2016.

- بوري، محي الدين. ***دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2010/2000***. أطروحة دكتوراه. جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017.
- تازية، ريدوح. ***"دور الموارد الطبيعية في دفع النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر وبوتسوانا"***. أطروحة ماستر. جامعة مستغانم: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2017/2016.
- جغدالي، نجاة. ***دور المؤسسات الناشئة Start ups في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة***، مذكرة ماستر غير منشورة. المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020/2019.
- دواجي، خديجة حساين. **دراسة إحصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة "2001–2014"**. جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015/2014.
- زوين، إيمان. ***دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية– دراسة حالة الجزائر–***. أطروحة ماجيستر. جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2010).
- ساعو، باية. ***الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع آفاق***. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008–2009).
- سعداوي، موسى. ***دور الخوصصة في لجزائر–حالة الجزائر–***، أطروحة ماجيستر. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2006).
- صوريا، عباس وقادوري، نادية. ***أثر تخل صندوق النقد الدولي على السياسة الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (1989–2014)***. جامعة مولود معمري–تيزي وزو– كلية لحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

- ضيف، أحمد، ***أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)***، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015/2014.
- طرشي، مبروك. ***سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر***، مذكرة ماستر. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018.
- عبد الغني، نويوة. ***إشكالية الأمن الاقتصادي في الدول الريعية-دراسة حالة الجزائر- 2000-2017***. أطروحة ماستر. جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم والسياسية، 2018/2017.
- ليلى، ميهوبي. ***أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة التشغيلية في الجزائر***. مذكرة ماستر. جامعة أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية. 2015/2014.
- مرزوقي، نسيمة. ***دور خزينة الولاية في تحقيق توزان الميزانية العامة دراسة حالة خزينة أم البواقي***، مذكرة ماستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017.
- هجيرة، عبد الجليل. ***العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري*** (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2017/2016)، ص.77.

2-المقالات:

- بخيتي، علي وسليمة، بوعوينة. "**المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**"، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م.12، ع.4 (2021)، ص ص. 727-748.
- بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان. "**واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**"، حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، م.7، ع.3 (2020)، ص ص. 403 - 421.

قائمة المصادر والمراجع

- بشيكر، عادل. "**دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)**"، Revue d'économie et de statistique appliquée، م.13، ع.1 (31-12-2016)، ص ص. 17-34.
- بكاري، مختار."**الاستثمار في رأس المال البشري كخيار استراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر**". مجلة التنظيم والعمل، م.8، ع.2(نوفمبر 2019).
- بلقليل، نورالدين. "**برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية-(PCD) دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج-المسيلة- وفقا لمشاريع سنة 2015**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، م.8. ع.1 (2017/06/30)، ص ص. 663-649.
- بن أحمد، لخضر ولباز، الأمين. "**الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية -دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001-2010)** -"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، م.20، ع.1، ص ص. 86-107.
- بن عيادة، جليلة. "**دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية**"، مجلة الدراسات القانونية، م.8، ع.1 (جانفي 2022)، ص ص. 157-174.
- بن محمد، هدى. "**عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (يناير 2020)، ص ص. 35-68.
- بوتيارة، عنتر. "**تقييم الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2012) مع قراءة استشرافية آفاق 2017**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، م.28، ع.2، ص ص. 1-17.

- بورنان، مصطفى وعلي، صولي. "**الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لنجاح المؤسسات الناشئة)**"، مجلة دفاتر اقتصادية، م.11، ع.1 (2020)، ص ص. 131-148.
- بوفليح، نبيل. "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2004)**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع.9 (2013)، ص ص. 42-53.
- بوقصة، إيمان."**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ودورها في تحقيق التنمية**". مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، ع.3 (مارس 2018)، ص ص.1-8.
- حربي، سميرة ومهنية، هامل. "**التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر**"، جامعة الطارف، ص ص.1 -10.
- خالدي، خديجة. "**أثر الانفتاح التجاري على الاقتصادي الجزائري**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع.2، (ماي 2005)، ص ص. 85-94.
- خلف، فاروق، "**نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصاديين ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.12، (جانفي)، ص ص.20- 32.
- دلال فؤاد، عمر وعبد القادر، مطاي. "**الآثار الاقتصادية لسياسات الإنعاش الاقتصادية من خلال نموذج التوازن العام: حالة الاقتصاد الجزائري**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، م 17، ع 26 (جوان 2021)، ص ص. 1-20.
- رقامي محمد، "**أحقية المؤسسات الناشئة في التحفيز الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2020-2021**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، م.24، ع.2 (2021)، ص ص. 717-737.

- رمضاني، مروى وكريمة، بوقرة. "**تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر–نماذج شركات ناجحة عربيا–**"، **حوليات جامعة بشار في العوم الاجتماعية**"، م.7، ع.3 (2020)، ص ص 275–289.
- زرواق، عائشة، "**تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري–صندوق تطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات نموذجا–**"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، م.7، غ.1 (2022)، ص ص. 970–989.
- سعود، وسيلة. "**عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001–2014**"، مجلة الاقتصاد والقانون، ع.01 (جوان 2018)، ص ص. 60–76.
- سعودي، محمد. "**أثر الانفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي 2000–2005**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، ع.5 (أفريل2016)، ص ص. 42–65.
- صافي عبد القادر. "**مساهمة الابتكار في تطوير وترقية المؤسسات الناشئة**"، مجلة المدبر، م.8، ع.1 (2021)، ص ص.269–301.
- صالحي، سلمى. "**واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010 إلى2020**"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، م.04، ع.01 (2021)، ص ص، 410–431.
- العالية، مناد. "**مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019**"، مجلة العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، م.16، ع.22 (2020)، ص ص. 207–222.
- عرقوب، نبيلة. "**مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، وآليات إنجاحها**". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع.24(2).

قائمة المصادر والمراجع

- العطوي، حكيم وعلي، بلموفقي. "**دور وأهمية إرساء ثقافة حوكمة الشركات الناشئة على استدامة الشركات الناشئة–دراسة ميدانية**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، م.7، ع.2 (2021)، ص ص.727–748.
- عيجولي، خالد وياسين، الطيب. "**السياسات الاقتصادية في ظل عولمة الأسواق المالية**"، ص ص. 27–49.
- كربالي، بغداد. "**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**". مجلة العلوم الاجتماعية، ع.8(جانفي 2005)، ص ص. 1 – 19.
- محمد الحسيني عمار، منى. "**سمية عثمان محمد عبد القادر، "فاعلية التسويق الالكتروني في علاج الركود الاقتصادي**"، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا"، م.5، ع.15 (2014)، ص ص. 79–96.
- مسعي، محمد. "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث، ع.10، (2010)، ص ص. 147– 160.
- مصطفى، زهرة. "**واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من2010 إلى 2020)**، شعاع للدراسات الاقتصادية، م.05، ع02 (2021)، ص ص، 136–148.
- مفروم، برودي. "**المؤسسات الناشئة في الجزائر–الواقع والمأمول**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، م.7، ع.3 (2020)، ص ص. 341–356.

4-المراجع بالأجنبية:

- Eric Ries, **The lean Startup**, (New York :The Crown publishing, 2011), P .37.
- World Bank Group, "The Human Capital Index: Human capital In the Time of COVID-19". 2020.

7- مواقع الكترونية:

- -The website: http://www.paulgraham.com/growth.html

5-التقارير:

- منظمة الشفافية الدولية، لموقع: https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/dza، تاريخ الإطلاع: (14/04/2020).
- هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير أفق جديد، التنمية البشرية والانثروبوسين**، 2020.

6-المواقع الالكترونية:

- الموقع الرسمي للوزارة الأولى: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-16-06-2021-ar-1.html
- عبد الرحمان، مبتول. "تحديات الجزائر في عام 2022: انتعاش اقتصادي أم تراجع اجتماعي؟"،الشروق. https://www.echoroukonline.com/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%852022%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D9%8C%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF، تاريخ الاطلاع: (2022/06/14).

مستخلص:

عادة ما تلجأ الحكومات إلى انتهاج سياسات عامة معينة خصوصا في ظل الاضطرابات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني في مرحلة ما، هذا من جهة، ومن جهة أخرى العمل على خلق قطاع اقتصادي قادر على تحقيق الثروة والمساهمة في النشاط الاقتصادي المحلي. هذا ما لجات إليه الجزائر في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تشهدها هذه السنوات الأخيرة من خلال تبنِّيها لسياسات الانعاش الاقتصادي، إلى جانب ذلك الاهتمام على المستوى الرسمي بإنشاء قطاع يهتم بشؤون المؤسسات الناشئة وخصوصياتها. من خلال هذا تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري من حيث إمكاناته وخصائصه، وكذلك جملة الاصلاحات الاقتصادية ومخططات الإنعاش الاقتصادي التي مر بها. ومن ثم الإشارة إشكالية دور هذه المؤسسات وإمكانية مساهمتها في دعم وتفعيل سياسات الانعاش الاقتصادي في الجزائر، وبالتحديد المتمثلة في المخطط الرباعي للإنعاش الاقتصادي 2020-2024. حيث ستكون الدراسة وصفية تحليلية لمضمون هذا المخطط من ناحية الأهداف المتعلقة بالمؤسسات الناشئة، ومن الإشارة إلى أهم التحديات والمعيقات التي تواجه النظام البيئي لهذه المؤسسات على المستوى التشريعي والمالي والإداري في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، سياسات الإنعاش الاقتصادي، مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024.

Abstract:

Governments usually resort to certain public policies, especially in light of the turmoil and imbalances suffered by the national economy at some point, on one hand, and on the other hand, work to create an economic sector capable of realising wealth and contributing to local economic activity. This is what Algeria has sought to establish in light of the political and economic challenges witnessed in these recent years through its adoption of economic recovery policies, in addition to the interest at the official level in establishing a sector that deals with the affairs and specificities of start-ups. This study aims to shed light on the Algerian economy in terms of its potential and characteristics, as well as the number of economic reforms and economic recovery plans it has put to action. And then point out the question of the role of these institutions and their potential to contribute to supporting and activating economic recovery policies in Algeria, specifically the quadripartite plan for economic recovery 2020-2024. The study will be both analytical and descriptive of the content of this scheme in terms of the objectives related to start-ups, and will refer to the most important challenges and obstacles facing the ecosystem of these institutions at the legislative, financial and administrative levels in Algeria.

Key Words: Startups, Economic recovery policy, Economic recovery plan 2020-2024.